

الفصل الأول

النظرية الكينزية فى العمالة والنقود وسعر الفائدة

مقدمة:

قدم كينز نظريته العامة فى العمالة وسعر الفائدة والنقود مستنداً على عدم صلاحية النظرية التقليدية للظروف المتغيرة فى الاقتصاد، إذ أنها تبحث حالة واحدة فقط هى حالة العمالة الكاملة. ولا تصلح لتفسير غيرها من الحالات. كما أنها تقول بتلقائية حدوث العمالة الكاملة، وهو أمر لا يتحقق فى الاقتصاد القائم على الحرية الفردية دون التدخل من قبل الحكومة فى عمل هذا الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة خاصة السياسة المالية (بالتحكم فى كل من الإنفاق الحكومى والضرائب) التى تعد أداة فعالة فى التغلب على البطالة. كذلك يرى كينز أن النقود ليست محايدة فى تحديد حجم النشاط الاقتصادى، بل تلعب دوراً هاماً فى ذلك، حيث يمكن عن طريقها التأثير على حوافز الأفراد وقراراتهم بالاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن ثم التأثير فى حجم الناتج القومى والعمالة. لذا فالتوازن فى سوق النقد أثر كبير على التوازن فى الأسواق الأخرى (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) عن طريق تأثير كمية النقود والطلب عليها على سعر الفائدة فى سوق النقد. وتستطيع السلطات النقدية من خلال تغيير سعر الفائدة وغيرها من أدوات السياسة النقدية التأثير على حجم النشاط الاقتصادى. فكل سعر للفائدة يحقق التوازن فى سوق النقد يقابله حجماً معيناً من الاستثمارات، ومن ثم حجماً معيناً من الدخل يترتب عليه حجم من المدخرات يعادل هذه

الاستثمارات. أى أن للتوازن فى سوق النقد تأثيره فى التوازن فى سوق السلع من خلال سعر الفائدة. ويستثنى من ذلك الحالات التى يصل فيها سعر الفائدة إلى أدنى مستوى وهى ما تسمى مصيدة أو فخ السيولة فى حالات البطالة المزمنة والكساد، حيث يفقد أثره وتعجز السياسات النقدية عن معالجة المشكلة، ويكمن الحل فى هذه الظروف فى السياسات المالية التى تؤثر فى سوق السلع والتوازن فيها. أما دور سوق العمل فغير جوهري لجمود الأجور بعكس الحال فى النظرية التقليدية التى تركز على سوق العمل فى تحقيق التوازن^(١). كما ركز كينز اهتمامه على الأجل القصير فقط فى حين كان اهتمام التقليديين بتوازن الأجل الطويل. وقد ركز اهتمامه أيضاً على الإنفاق كوسيلة لتحقيق التوازن والتوظيف بعكس الادخار الذى يقلل من فرص التوظيف ويزيد من الكساد.

وقد كانت آراء كينز مناسبة لظروف الاقتصاد الرأسمالى الذى كان يعاني من الكساد فى ذلك الوقت. ولا زالت كذلك فى الظروف الحالية أيضاً لدى الكثير من الاقتصاديين، لصحة مبادئها التى قامت عليها وخطواتها الرئيسية والتى يمكن تطبيقها فى علاج مشكلات الاقتصاد القومى عندما يبلغ الدخل القومى فى توازنه مستوى العمالة الكاملة وعندما يتجاوز هذا المستوى، إلا أن هذه الحالات الأخيرة، تحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات اللازمة فى آراء كينز لتنتمشى مع حالات الرواج والنمو المستمر، أو التضخم الركودى الحالى فى الدول الرأسمالية وهو الذى يجمع بين كل من التضخم والركود معاً.

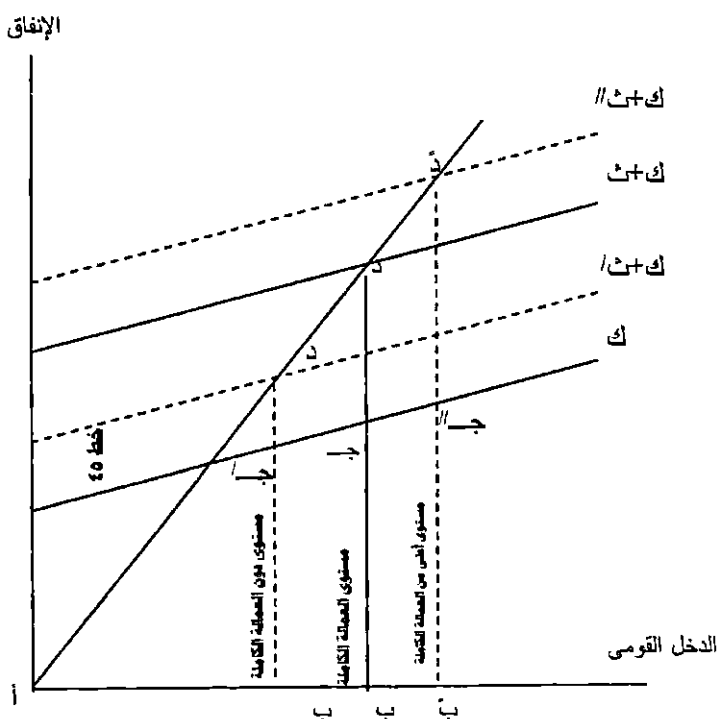
(1) - Ackley G., Macroeconomic Theory, The Macmillan Company, New York, 1961.

- Brooman F., and Jacoby H., Macroeconomics, Aldine Publishing Company, 1970.

ومن المفيد قبل دراسة التوازن العام فى النظرية العامة لكينز التعرف على أدوات التحليل الكلى للاقتصاد وشرح مفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها حتى يمكن استيعاب التحليل الكينزى ومناقشته.

أولاً: التوازن والعمالة

يتحقق التوازن الكلى للاقتصاد بتعادل كل من الطلب الكلى والعرض الكلى. (يشير الطلب الكلى إلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة، وهو بذلك يشمل كل أنواع الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى فى الاستثمار وهى الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى والاستثمار كما يشمل إنفاق العالم الخارجى. أما العرض الكلى فهو مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين) وأن يتحقق مع الحالة التى يتساوى عندها كل من الطلب الكلى والعرض الكلى أى التوازن، الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات فى جميع الأسواق فى نفس الوقت، وأن السعر فى سوق العمل يؤدي لتحقيق العمالة الكاملة، وذلك لأن التوازن قد يحدث دون مستوى العمالة الكاملة أو عندها أو عند مستوى يجاوز العمالة الكاملة. إلا أنه غالباً - فى ظروف الاقتصاد الرأسمالى الحر وعدم تدخل الدولة - يكون عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١) بالنسبة لاقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية.



شكل بياني رقم (١)

توازن الاقتصاد عند مستويات مختلفة من العمالة

حيث يمثل خط الإنفاق الاستهلاكى فى المجتمع.

ك + ث خط الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثمارى أى الإنفاق الكلى.

أى أن المسافة الرأسية بين ك، ك+ ث وهى جـ د تمثل الإنفاق الاستثمارى، وهو يساوى الادخار الكلى عند مستوى العمالة الكاملة.

، أ ب هو الدخل القومى عند مستوى العمالة الكاملة، أ ب' الدخل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أ ب' يمثل الدخل عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

، ك ث يمثل الإنفاق الكلى عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

، ك ث يمثل الإنفاق الكلى عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

، أ هـ يمثل خط ٤٥ درجة الذى يتساوى عنده الدخل مع الإنفاق

من هذا الشكل يتضح أن العمالة الكاملة تمثل إحدى حالات العمالة الممكنة فى الاقتصاد، وهى حالة خاصة لا تحدث إلا فى ظروف معينة، حيث يتساوى كل من الادخار والاستثمار، مع المسافة جـ د، ويكون الإنفاق الكلى ك + ث مساوياً للدخل أ ب محققاً للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة أى عند النقطة د.

فإذا ما حدث ما يغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستثمار فى المجتمع إلى المسافة د ج مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلى إلى ك + ث، ومن ثم نقص الدخل إلى أ ب والوصول إلى وضع توازن أقل مما يخفض العمالة الكاملة بمقدار ب ب، ولا توجد قوة تلقائية فى الاقتصاد فى مثل هذه الأحوال للعودة إلى المستوى السابق للعمالة الكاملة. ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة فى هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص فى الاستثمار.

فإذا ما حدث ما يغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستثمار فى المجتمع إلى المسافة د ج مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلى إلى ك + ث، ومن ثم نقص الدخل إلى أ ب والوصول إلى وضع توازن أقل مما يخفض العمالة الكاملة بمقدار ب ب، ولا توجد قوة تلقائية فى الاقتصاد فى مثل هذه الأحوال للعودة إلى المستوى السابق للعمالة الكاملة. ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة فى هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص فى الاستثمار.

أما إذا كانت نظرة المنظمين تفاؤلية بالنسبة للمستقبل فسيعملون على زيادة الإنفاق الاستثمارى إلى مستوى جـ د ، فيرتفع خط الإنفاق الكلى إلى ك + ث. ويرتفع الدخل القومى إلى مستوى أ ب ليتحقق التوازن عند النقطة د على خط ٤٥ درجة. وهذا المستوى التوازنى أكبر من ذلك الذى يحقق العمالة الكاملة. وسيستمر ذلك الوضع طالما لم يطرأ ما يغير من الاستهلاك والاستثمار فى المجتمع. وسيكون أثر ذلك ارتفاع مستوى الأسعار. ولكى يعود الوضع إلى مستوى التوازن عند العمالة الكاملة فإما أن ينخفض الاستثمار إلى جـ د أو ينخفض الاستهلاك بما يساوى الزيادة فى الاستثمار، وهو ما لا يحدث تلقائياً فى الاقتصاد.

ثانياً: الإنفاق الكلى

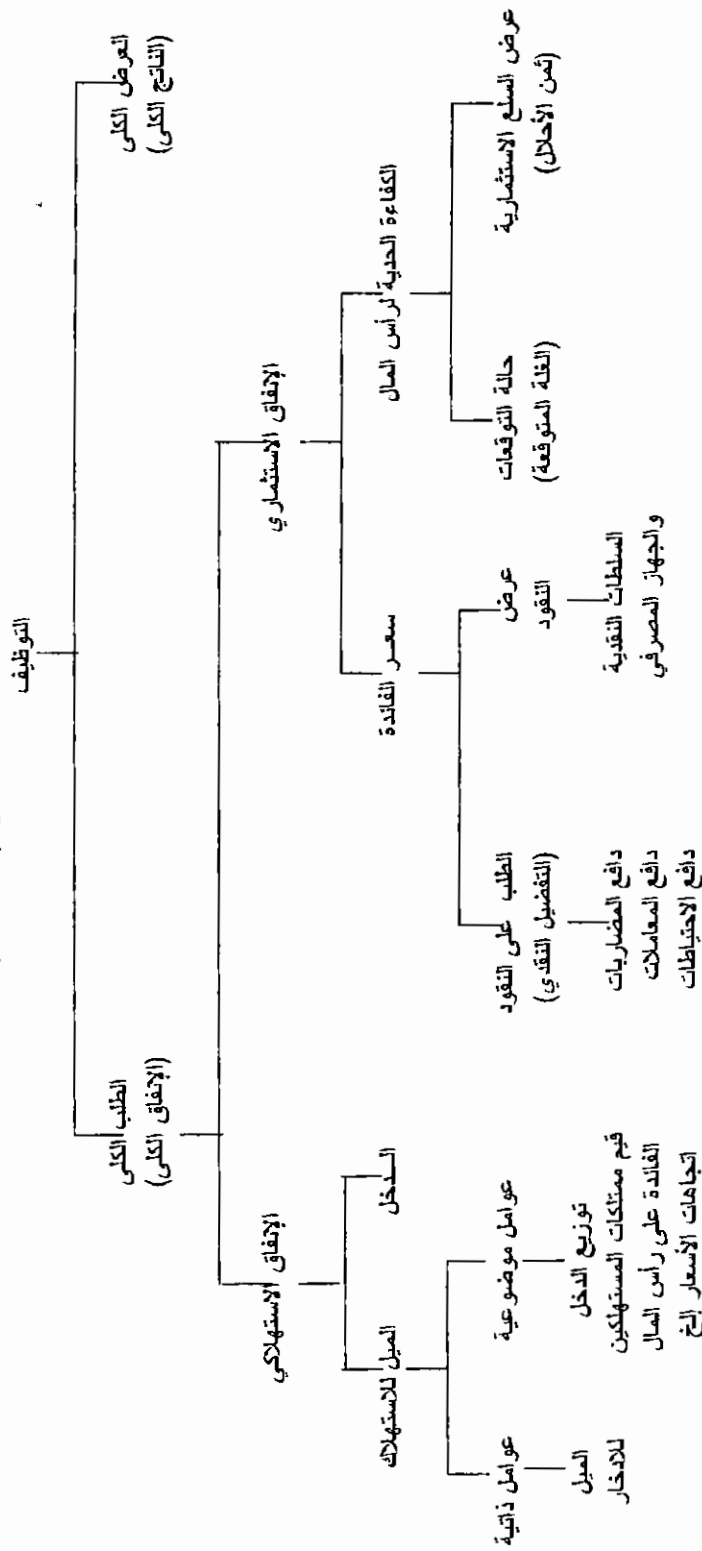
يتحقق التوازن كما سبق القول بتبادل كل من الطلب الكلى مع العرض الكلى. وقد كان التقليديون يرون أن هذا التوازن يحدث عند مستوى العمالة الكاملة كما سبق، وأنه لا مجال لحدوث البطالة الإجبارية فى الاقتصاد. إلا أن كينز يرى بأنه قد يزيد الطلب الكلى عن العرض الكلى وأنه قد يقل عنه، وتؤدى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى إلى التوسع فى الإنتاج مصحوباً بزيادة فى الأسعار، أو قد يقتصر الأمر على زيادة فى المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة فى الطلب. فإذا استمرت الأسعار فى الارتفاع حدث التضخم. أما نقص الطلب الكلى عن العرض الكلى، فإنه يؤدى إلى زيادة فى المخزون السلعى ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدوث البطالة. فتحدث البطالة إذا بنقص الطلب الكلى، ومن ثم قصور الإنفاق الكلى عن السلع والخدمات عن توفير فرص عمل كافية لجميع أفراد القوة العاملة، أى أن الطلب الكلى (الإنفاق الكلى)

والأمر كذلك هو الذى يحدد مستوى التوظيف. لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق القدر المناسب للإنفاق الكلى للمجتمع، وهو ما يستدعى البحث عن العوامل المحددة للطلب الكلى والتأثير فيها لعلاج التقلب فى هذا الطلب، ومن ثم فى مستوى التشغيل (التوظيف) فى الأجل القصير. أما العرض الكلى فيفترض عدم تغيره فى الأجل القصير للثبات النسبى فيه.

هذا ويشمل الإنفاق الكلى كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى، وإنفاق الخارج. لذا فإن التأثير فى هذه الأنواع من الإنفاق يتطلب البحث عن العوامل المحددة لها وتكييفها ومن ثم الوصول إلى التوظيف الكامل.

وبين الشكل رقم (٢) العوامل المؤثرة فى الإنفاق الكلى فى المجتمع وفى اقتصاد مغلق ليس له تعامل خارجى.

العوامل المؤثرة في الإحفاق الكلي (لدى كينز)



شكل رقم (٢)

ومنه يتضح أن العوامل المسؤولة عن الإنفاق متعددة. ومن بين هذه العوامل يرى كينز أن العوامل المؤثرة في الميل للاستهلاك (العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية) تنصف بالثبات في الفترة القصيرة. وأن الإنفاق الاستثماري هو مجال التأثير في الإنفاق، وأنه بدون التدخل الحكومي فمن غير الممكن التأثير فيه بدرجة فعالة تعالج التقلبات وتحقق التوازن عند مستوى التوظيف.

وفيما يلي ندرس الأقسام المختلفة للإنفاق والعوامل المؤثرة فيها.

ثالثاً: الإنفاق الاستهلاكي

يعد الإنفاق الاستهلاكي أهم مكونات الإنفاق. ويتأثر الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع بعدة عوامل لعل من أهمها مستوى الدخل (الدخل الممكن التصرف فيه) والميل للادخار، وتوزيع الدخل في المجتمع، وممتلكات المستهلكين واتجاهات الأسعار، ومعدل الفائدة على رأس المال.

ومن بين العوامل المذكورة فإن العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي تعد أكثرها أهمية، لذا فقد نالت حظاً أكبر من الدراسة، فقد درس كينز دالة الاستهلاك وهي العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي. حيث درس تأثير الدخل على الاستهلاك في الأجل القصير:

هذه العلاقة في الأجل القصير، فإن الإحصاءات تبين أن اتجاه نسبة الاستهلاك للنقص مع زيادة الدخل غير صحيح في الأجل الطويل، وهناك بعض النظريات في تفسير ذلك مثل نظرية دوزنبري، وهي تقوم على أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) لا تتوقف على الدخل الجارى فقط، بل على العلاقة بين الدخل الجارى وأعلى دخل حققه المستهلكون من قبل، وأن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير بالنسبة للاقتصاد ككل مادام

توزيع الدخل ثابتاً. وقد توصل مودجيلياني إلى نتيجة مقاربة، كما قدم فريدمان نظرية الدخل الدائم لتفسير التساوى بين الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك فى الأجل الطويل.

وبصفة عامة فإن كل هذه النظريات والدراسات لا تناقض أهمية الدخل بالنسبة للإنفاق، وأن العلاقة بينهما متبادلة.

هذا والعلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاذخار علاقة عكسية، حيث أن مجموعهما معاً يساوى الواحد الصحيح. والزيادة التى تتحقق فى الدخل إما أن تتفق على الاستهلاك أو يتم ادخارها.

١ - دالة الاستهلاك فى الأجل القصير:

توضح هذه الدالة تأثير الدخل على الاستهلاك، وصورتها كالتالى:

$$س = د (ل)$$

حيث س تمثل الاستهلاك القومى.

، ل تمثل الدخل القومى.

وتشير الدالة إلى أن الاستهلاك القومى يعتمد على الدخل القومى ومعادلتها:

س = أ + ب ل وهى تقيس العلاقة بين الاستهلاك والدخل بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك.

ويطلق على نسبة الاستهلاك إلى الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك،

أما نسبة التغير فى الاستهلاك إلى التغير فى الدخل فتعرف بالميل الحدى للاستهلاك.

$$\frac{س}{ل} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك} ، \frac{\Delta س}{\Delta ل} = \text{الميل الحدى للاستهلاك}$$

ويميل الاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل إلا أنه يتخلف فى معدلات

زيادته عن معدلات الزيادة فى الدخل. لذا فإن الميل الحدى للاستهلاك ينخفض بارتفاع الدخل. ويكون هذا الميل الحدى للاستهلاك مرتفعاً لدى الطبقات الفقيرة وفى الأقاليم والدول الفقيرة، ومنخفضاً لدى الطبقات الغنية وفى الأقاليم والدول الغنية.

ويرى كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض أيضاً بارتفاع الدخل لسببين هما:

- ١- انخفاض الميل الحدى للاستهلاك بارتفاع الدخل.
 - ٢- أن جزءاً من الاستهلاك فى المجتمع يعد استهلاكاً تلقائياً. أى أنه مستقل عن الدخل، فهو يحدث حتى لو كان الدخل صفراً، إما اعتماداً على مدخرات سابقة أو الاقتراض أو بيع بعض الممتلكات، ويعنى ذلك انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع ارتفاع الدخل حتى لو استمر الميل الحدى للاستهلاك ثابتاً بلا تغيير.
- والعلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك التى تقوم على اتجاه الاستهلاك إلى التناقص مع زيادة الدخل صحيحة بالنسبة للأجل القصير. ويوضح الشكل البيانى رقم (٣) دالة الاستهلاك القومى:
- ويوضح هذا الشكل دالة الاستهلاك من النوع الخطى، أى أن معادلتها من الدرجة الأولى، لذا يمثلها خط مستقيم كالتالى:

$$س ق = س١ + س٢ ل ق$$

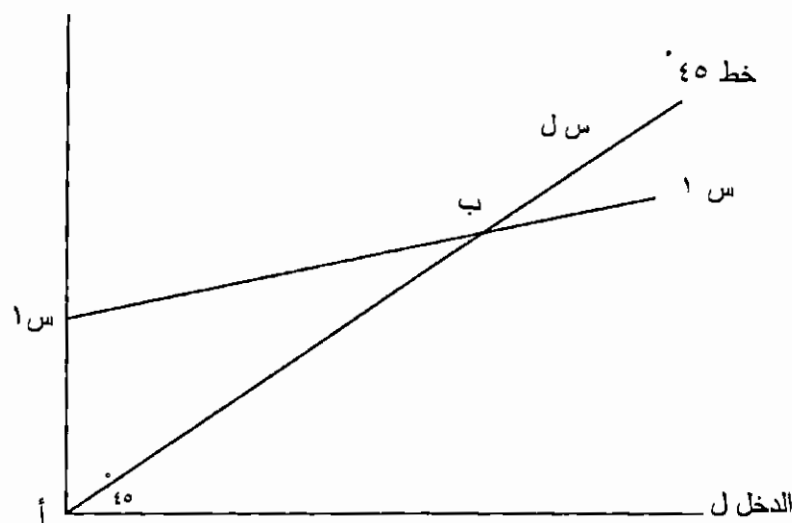
حيث س ق الاستهلاك الحقيقى.

س١: المسافة بين نقطة الأصل أ، س١ فى الشكل وهى تمثل الاستهلاك التلقائى أو الذاتى.

س٢: الميل الحدى للاستهلاك وهو ميل منحنى أو دالة الاستهلاك.

ل ق: الدخل الحقيقى.

الاستهلاك س



شكل بياني رقم (٣)

دالة الاستهلاك القومي

ومن هذا الشكل يتضح أن منحنى الاستهلاك س ١ س ١ يقطع خط ٤٥ درجة وهو خط التعادل بين الدخل والإنفاق عند النقطة ب . وهذه النقطة يتساوى بينها كل من الدخل والاستهلاك، أما قبل هذه النقطة فإن الاستهلاك يكون أكثر من الدخل، ويكون ذلك في حالة إذا كان الدخل لا يكفي الاحتياجات الاستهلاكية، وتغطي الاحتياجات الاستهلاكية في هذه الحالة بالاستدانة أو غيرها كما سبق. أما بعد هذه النقطة أي بعد تحقق مستوى من الدخل يكفي لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية فإن الاستهلاك يقل عن الدخل بما يسمح بتكوين مدخرات تزداد مقاديرها كلما زاد الدخل. ويقاس الادخار بالمسافة الرأسية بين منحنى الاستهلاك وخط ٤٥ درجة.

وقد ظهر لدالة الاستهلاك كما قدمها كينز أهمية كبيرة فيما بين الحربين العالميتين، حيث أثبتت الدراسات التطبيقية صحتها سواء أكانت هذه الدراسات معتمدة على متسلسلات زمنية أو تحليل ميزانية الأسرة (بيانات مقطعية). ولكن ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة دلائل عملية ألقّت الشك في دلالات العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي تبعاً للتحليل الكينزى.

(أ) الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك:

قبل التعرف على ما تلى الحرب العالمية الثانية من دراسات، نبين فيما يلى كيف يمكن قياس دالة الاستهلاك، وكل من الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك. وذلك بالاستعانة بالأرقام الافتراضية فى الجدول رقم (٢). حيث عند نقطة الأصل على المحور الأفقى الذى يقيس الدخل فى الشكل السابق، حيث الدخل يساوى الصفر، يكون الاستهلاك عند حده الأدنى وهو ٩٥ ، ويمول هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو ببيع بعض الأصول، أو بالاقتراض، ويكون الميل الحدى للاستهلاك مساوياً للصفر.

$$\text{أما الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{٩٥}{٠} = \infty$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية جانب أكبر من الاستهلاك الضرورى فيزيد الاستهلاك من ٩٥ إلى ١١٠، مقابل زيادة فى الدخل قدرها ٥٠ .

$$\text{ويكون الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ل}} = \frac{١٥٠}{٥٠} = ٣٠ .$$

$$\text{أما الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{١١٠}{٥٠} = ٢,٢$$

وبزيادة الدخل بدرجة أكبر إلى أن يصل إلى ١٥٠ ، وهى مقابل النقطة ب على خط ٤٥ السابق فى الرسم الذى يلتقى عنده خط الاستهلاك.

جدول (٢)

دالة الاستهلاك القومى (*) فى الأجل القصير

الدخل (ل)	الاستهلاك (س)	التغير فى الدخل Δ ل	التغير فى الاستهلاك Δ س	الميل الحدى للاستهلاك $\frac{\Delta س}{\Delta ل}$	الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{س}{ل}$
٠	٩٥	٠	٠	٠	∞
٥٠	١١٠	٥٠	١٥	٠,٣٠	٢,٢
١٠٠	١٢٠	٥٠	١٠	٠,٢٠	١,٢
١٥٠	١٥٠	٥٠	٣٠	٠,٦٠	١,٠
٢٠٠	١٩٨	٥٠	٤٨	٠,٩٦	٠,٩٩
٢٥٠	٢٤٥	٥٠	٤٧	٠,٩٤	٠,٩٨
٣٠٠	٢٩٠	٥٠	٤٥	٠,٩٠	٠,٩٦٧
٣٥٠	٣٣٠	٥٠	٤٠	٠,٨٠	٠,٩٤٣
٤٠٠	٣٦٥	٥٠	٣٥	٠,٧٠	٠,٩١٣
٤٥٠	٣٩٥	٥٠	٣٠	٠,٦٠	٠,٨٧٨
٥٠٠	٤٢٠	٥٠	٢٥	٠,٥٠	٠,٨٤

س ١ مع خط الدخل (خط ٤٥) حيث يمكن تغطية كافة الاحتياجات الضرورية. وبعد هذا الخط يمكن توجيه جانب صغير من الدخل إلى الادخار يزداد كلما زاد الدخل.

(*) أرقام افتراضية

فعند دخل ٢٠٠ يكون الاستهلاك مساوياً لـ ١٩٨ .

$$\begin{aligned} \Delta \text{ س} &= \frac{150 - 198}{48} \\ \Delta \text{ ل} &= \frac{150 - 200}{50} \\ \text{س} &= \frac{198}{200} \\ \text{ل} &= \frac{200}{200} \end{aligned}$$

ويكون الميل الحدى للاستهلاك $0,96 = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}$

والميل المتوسط للاستهلاك $0,99 = \frac{\text{س}}{\text{ل}}$

وبعد ذلك يكون هناك إمكانية أكبر لتحقيق مدخرات أكبر، ويتجه كل من الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك إلى النقص التدريجى. فعند دخل ٣٠٠ يكون الميل الحدى للاستهلاك ٠,٩٠ ، والميل المتوسط ٠,٩٦٧ . وعند دخل ٥٠٠ يكون الميل الحدى للاستهلاك ٠,٥٠ أما الميل المتوسط فيكون ٠,٨٤ .

(ب) الميل للاستهلاك فى الدول الإسلامية:

بدراسة الميل المتوسط للاستهلاك فى بعض الدول الإسلامية عن عام ١٩٧٩ يتضح أن الميل المتوسط عال جداً فى تشاد، حيث يزيد عن إمكانية الدخل المتاح، فبلغ ١,١٤ ، لذا يغطى الزيادة فى الاستهلاك بالتمويل من الخارج، وربما كان ذلك لظروف الحرب الداخلية آنذاك.

أما الدول الأخرى فيمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية تبعاً لمقدار الميل المتوسط للاستهلاك:

أولاً: دول ذات ميل استهلاكى عال (أكثر من ٠,٧٠):

(أ) دول ذات ميل استهلاكى ٠,٩٠ فأكثر وهى باكستان، والسودان، والصومال، وسوريا، والمغرب، وسيراليون.

(ب) دول يتراوح الميل المتوسط للاستهلاك فيها بين ٠,٨-٠,٩ وهى أفغانستان، تركيا، مصر، ويقترب متوسط الاستهلاك الخاص بمصر وتركيا من مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) دول يتراوح متوسط الاستهلاك فيها بين ٠,٧-٠,٨ وهى الأردن، أندونيسيا، تونس، وهى تشبه فى ذلك كلاً من ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة، وكل من الدول الصناعية الاشتراكية.

ثانياً: دول ذات ميل استهلاكى متوسط ٠,٥-٠,٧ :

وهى الجزائر، ماليزيا، نيجيريا، ويمثل متوسط الاستهلاك فى نيجيريا تقريباً متوسط الاستهلاك فى اليابان والنرويج.

ثالثاً: دول ذات ميل استهلاكى منخفض

وهى السعودية والعراق والكويت وليبيا.

وهذا التقسيم ذو الثلاثة أقسام يتفق فى تدرجه مع إمكانيات هذه الدول المالية، ويبين بوضوح الميل للاستهلاك فى الأجل القصير لهذه الدول معاً كمجموعة، حيث يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل، ولكن بمعدلات كبيرة فى الدول الأكثر فقراً، عن المعدلات المنخفضة التى تسود الدول الأكثر غنى، من بين الدول الإسلامية.

ومع ذلك فمن الملاحظ كقاعدة عامة أن كثيراً من الدول الإسلامية فى الفرع ج من أولاً، وفى ثانياً، وفى ثالثاً، يقل فيها الميل المتوسط للاستهلاك عن مثيله فى الدول الصناعية الغربية والاشتراكية على السواء. وربما كان ذلك لمنع استهلاك السلع والخدمات المحرمة والضارة من خمر

وخنزير وأصنام وأدوات لهو وغيرها ومنع الإسراف والتزام كثير من المسلمين بصفة عامة لذلك.

هذا عن دالة الاستهلاك والتي توضح أثر الدخل على الاستهلاك. أما تأثير العوامل الأخرى على الاستهلاك، فهذه العوامل تسمى بظروف الاستهلاك وتغيرها يؤدي إلى انتقال منحني الاستهلاك من موضعه إلى أعلى أو إلى أسفل تبعاً لما إذا كانت هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عند نفس المستوى من الدخل أو إلى نقصه.

٣- العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك:

وهي تلك العوامل التي يفترض ثباتها عند دراسة دالة الاستهلاك، وهي تؤثر في ميل أو وضع دالة الاستهلاك، هذه العوامل هي:

الميل للادخار: يتناسب الميل للاستهلاك لدى الأفراد تناسباً عكسياً مع الميل للادخار لديهم، ويؤثر في ميل الأفراد للادخار عدة عوامل حددها كينز في تكوين احتياطي للطوارئ غير المتوقعة. والتوفير لاحتياجات مستقبلية متوقعة، وتوجيه الأموال للحصول على الفائدة، وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المستقبل، والشعور بالاستقلال وعدم الحاجة للغير، استخدام الأموال في مشاريع استثمارية أو في المضاربة (في معناها الاقتصادي المتداول وليست المضاربة المشروعة في الإسلام)، وتكوين تركة لورثته، البخل. فكلما زاد تأثير هذه العوامل لدى الأفراد كلما أثر ذلك على إنفاقه الاستهلاكي.

توزيع الدخل: نظراً لارتفاع الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة لمحدودية ما تستهلكه من السلع والخدمات بالنسبة للطبقات الأخرى في المجتمع، فإن

إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الطبقات يعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ويؤدي إلى رفع مستوى دالة الاستهلاك وقد يزيد من انحدارها أيضاً، إلا أن ذلك لم يتأكد إحصائياً بعد، لذا فهناك خلاف بين الاقتصاديين في الأثر النهائي لإعادة توزيع الدخل على وضع وميل دالة الاستهلاك.

ممتلكات المستهلكين: وهذه تشمل كلاً من الأصول المالية أى السائلة من نقود وودائع مصرفية وسندات وأسهم وغيرها، والمادية والعينية أى السلع المعمرة، فزيادة ممتلكات المستهلكين أو زيادة قيمتها نتيجة لارتفاع أسعارها يؤدي بالتالى إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، إلا أنه لا يوجد دليل إحصائي للعلاقة بين قيمة الأصول والإنفاق الاستهلاكي. ويرى جون لويس أن الإنفاق الاستهلاكي مرتبط بمستوى المعيشة، وأنه لا يمكن تحديد علاقة بين قيم الأصول والإنفاق الاستهلاكي⁽¹⁾.

سعر الفائدة: لاتجاهات سعر الفائدة أثرها في اتجاه الأفراد نحو الاستهلاك أو الادخار من ناحية تأثيره على قيم الأصول التى يملكها المستهلكون أو عوائدهم من إيداع أموالهم فى المصارف لقاء الفائدة عليها، فقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى نقص قيم الأصول المالية وأثره السابق ذكره، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة حسيلة المدخرات فى البنوك ويدفع إلى عكس أثر انخفاض قيمة الأصول، وعموماً فليس هناك دليل إحصائي يؤيد أثر سعر الفائدة على الاستهلاك. وهناك دراسات كثيرة تشير إلى أن الاستهلاك والادخار الخاص

(1) Kenna J. Mr., Aggregate Economic Analysis, 3rd. ed., 1969.

- Smith W.L., Macroeconomics, Richard D. Irwin Inc., 1970.

غير حساسين لتغيرات سعر الفائدة، وأن افتراض المستهلكين يتوقف على مدى وطبيعة القيود على عرض الائتمان.

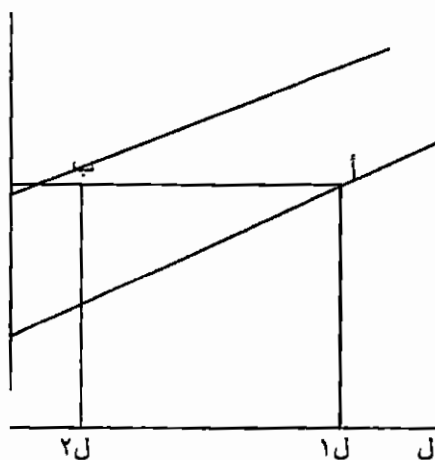
اتجاهات الأسعار: والمقصود به اتجاهات المستوى العام للأسعار حيث قد يأخذ اتجاه الإنفاق الاستهلاكى شكل العلاقة الطردية مع اتجاهات الأسعار.

فيزيد الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع الأسعار فى حالة ثبات الدخل النقدى- إذ مع زيادة الأسعار وثبات الدخل النقدى ينخفض الدخل الحقيقى وتزداد معه نسبة الاستهلاك إلى الدخل الحقيقى. وقد يزداد الاستهلاك الحقيقى بذلك أو قد يثبت عند مستواه السابق، وهو ما يبينه الرسم التالى بقسميه:

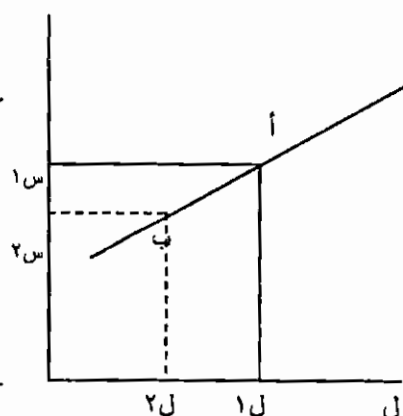
ب- ثبات مستوى الاستهلاك الحقيقى

أ- انخفاض مستوى الاستهلاك الحقيقى

س



س



شكل بياني رقم (٣)

فى القسم الأول من الشكل أذى انخفاض الدخل الحقيقى من ل ١ إلى ل ٢ إلى تغير مستوى الاستهلاك من س ١ إلى س ٢ على نفس دالة الاستهلاك وهو يعنى تغير المستوى المطلق للاستهلاك بالانخفاض. على الرغم من ارتفاع نسبة س ٢ : ل ٢ عن س ١ : ل ١ وهو الذى يشير إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للدخل.

أما القسم الثانى فقد ترتب على انخفاض الدخل الحقيقى من ل ١ إلى ل ٢ إلى عدم تغيير المستهلكين لنمط استهلاكهم واحتفاظهم بنفس المستوى السابق للاستهلاك الحقيقى لذا تنطبق س ١ على س ٢ ، لذا فإن الارتفاع فى الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر بكثير مما فى القسم الأول.

ومن الممكن التمييز بين اتجاهات ثلاث لأثر تغير الأسعار على الاستهلاك فى المجتمع تبعاً لكيفية توزيع الدخل فى هذا المجتمع وهى:

فى حالة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فإن زيادة الأسعار تؤدى إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك والعكس بالعكس. أما إذا زادت نسبة ذوى الدخل المنخفض فى المجتمع فإن زيادة الأسعار لا تؤثر على الميل المتوسط للاستهلاك، كما لا يؤثر الانخفاض فى الأسعار أيضاً.

وثالث الحالات هى أن يسود المجتمع ذوو الدخل المتوسط مما يؤدى بارتفاع الأسعار إلى انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، والعكس بالعكس.

وربما كان لتوقعات الأسعار المستقبلية تأثيره أيضاً حيث قد يؤدى توقع المستهلكين لاتجاه الأسعار للزيادة فى المستقبل إلى زيادة الاستهلاك الحالى، والعكس بالعكس.

وقد يكون لتوقعات المستهلكين بشأن الدخل فى المستقبل أيضاً أثرها فى إنفاقهم الاستهلاكى، ولكن لم يثبت ذلك بصورة قاطعة بعد.

كذلك فللسياسة الضريبية والمدفوعات التحويلية الحكومية وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركات أثرها أيضاً على الاستهلاك حيث أن خفض الضرائب وزيادة المدفوعات التحويلية والأرباح الموزعة تزيد من الاستهلاك.

هذا ويضيف بعض الاقتصاديين إلى ذلك عائد رأس المال كمتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك، وعادات وميول المستهلكين التي تختلف وتؤثر على نمط تصرفهم في الإنفاق الاستهلاكي. والخصائص الطبيعية للسكان (كالمعلم والمهنة والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وتكوينها ودرجة التعليم والجنس وغيرها) والتي حاول ليندال وكلاين وغيرهما قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك لاستبعاد هذا التأثير حتى يمكن التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الهامة على نمط الاستهلاك. ومن ثم اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر مناسبة وملاءمة.

٤- دالة الادخار:

يطلق لفظ دالة الادخار على العلاقة بين الادخار الكلى والدخل الكلى. ودالة الادخار شأنها شأن دالة الاستهلاك في تأثرها بالزمن لذا يوجد دالة للادخار في الأجل القصير، وأخرى في الأجل الطويل، وحيث يمثل الميل الحدى للادخار ما يوجه من الزيادة في الدخل إلى الادخار بعد الإنفاق الاستهلاكي من هذه الزيادة، لذا فإن الميل الحدى للادخار يساوى

١- الميل الحدى للاستهلاك. وهو يقاس من المعادلة:

الميل الحدى للادخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك

$$\frac{\Delta D}{\Delta L} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{أو}$$

والعلاقة بين الدخل وبين الادخار علاقة طردية خطية حيث يزيد الادخار في المجتمع بزيادة الدخل، إلا أن الادخار يكون سالباً في المستويات الدنيا من الدخل، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

ويقاس الميل المتوسط للادخار نسبة المدخرات الإجمالية إلى جملة الدخل، وليس الإضافات إلى كل منهما كما هو في الميل الحدى للادخار. وتقاسه المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الميل المتوسط للادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{الادخار}}{\text{د}} = \frac{\text{ل}}{\text{ل}}$$

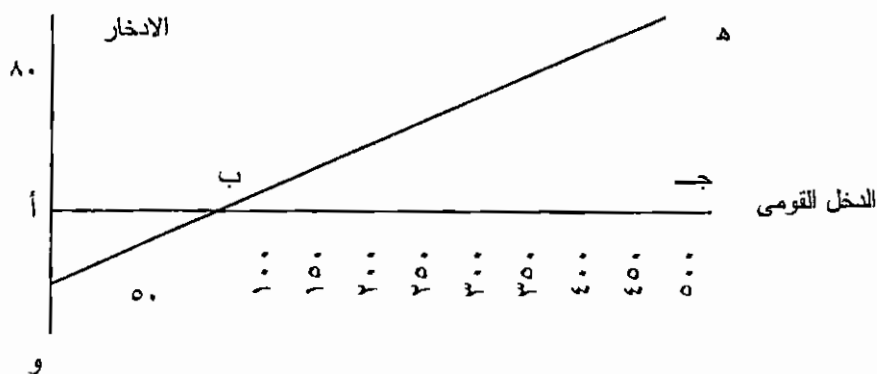
ويبين الجدول رقم (٣) كيفية حساب كل من الميل الحدى للادخار والميل المتوسط له عند مستويات مختلفة من الدخل القومى. كما يبين الرسم البياني رقم (٥) اتجاه دالة الادخار.

فعند نقطة الأصل على المحور الأفقى أ ج الممثل للدخل، يكون دخل المجتمع صفراً، وهى حالة افتراضية، ولكن الاستهلاك يتم في المجتمع لوجوب إشباع الحاجات الضرورية، ويكون ذلك بالاستدانة أو ببيع بعض الأصول أو من مدخرات سابقة، مما يعنى أن المجتمع يحقق ادخاراً سالباً مقداره ٩٥ وحدة نقدية هو قيمة الاستهلاك. ويكون الميل الحدى للادخار صفراً. أما الميل المتوسط فيقدر بما لا نهاية، لأن خارج قسمة ٩٥ (قيمة الادخار السالب) على الدخل وهو صفر، هو ما لا نهاية، وذلك كما هو موضح بالجدول، وبزيادة الدخل بمقدار ٥٠ وحدة، يزيد الاستهلاك إلى ١١٠، مما يعنى تحقق ادخار سالب قيمته ٦٠، وعند هذا الحد يكون الميل الحدى للادخار مساوياً:

جدول رقم (٣)
دالة الادخار القومي (*) في الأجل القصير

الدخل ل	الادخار د	التغير في الدخل ل Δ	التغير في الادخار د Δ	الميل الحدى لادخار د Δ ل Δ	الميل المتوسط لادخار د ل
٠	٩٥ -			٠	∞ -
٥٠	٦٠ -			٠,٧٠	١,٢ -
١٠٠	٢٠ -	٥٠	٤٠	٠,٨٠	٠,٢ -
١٥٠	صفر	٥٠	٢٠	٠,٤٠	صفر
٢٠٠	٢	٥٠	٢	٠,٠٤	٠,٠١
٢٥٠	٥	٥٠	٣	٠,٠٦	٠,٠٢
٣٠٠	١٠	٥٠	٥٠	٠,١٠	٠,٠٣٣
٣٥٠	٢٠	٥٠	١٠	٠,٢٠	٠,٠٥٧
٤٠٠	٣٥	٥٠	١٥	٠,٣٠	٠,٠٨٨
٤٥٠	٥٥	٥٠	٢٠	٠,٤٠	٠,١٢٢
٥٠٠	٨٠	٥٠	٢٥	٠,٥٠	٠,١٦٠

(*) أرقام افتراضية مبنية على بيانات دالة الاستهلاك القومي في الأجل القصير السابقة.



شكل بياني رقم (٥)
دالة الادخار في الأجل القصير

$$\Delta \frac{د}{ل} = \frac{٣٥}{٥٠} = \frac{(٩٥ - ٦٠)}{٥٠} = \frac{٠,٧٠}{\Delta \frac{د}{ل}}$$

أما الميل المتوسط للادخار فيكون:

$$\frac{د}{ل} = \frac{٦٠}{٥٠} = ١,٢$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية بدرجة أكبر وتتناقص المدخرات السالبة، إلى أن يصل الدخل إلى ١٥٠، وهو المقدار الكافي لتغطية كافة الاحتياجات. وعند هذا المستوى يصل الميل المتوسط للادخار إلى أدنى حد له وهو الصفر، وذلك عند النقطة ب على دالة الادخار وهـ. ويبدأ مع المستويات الأعلى من الدخل تحقق ادخار موجب، يبدأ قليلاً فيكون كل من الميل الحدى والميل المتوسط للادخار ضئيلاً ثم يزدان معاً باتجاه الزيادة في الدخل، فالعلاقة طردية بين الدخل والادخار، وتزداد إمكانية الادخار كلها إذا زاد الدخل.

أى أن الميل الحدى للادخار يكون صغيراً عند المستويات الدنيا من الدخل، وفى المناطق، والأقاليم، والدول الفقيرة، ويزداد عن ذلك عند المستويات العليا من الدخل، وفى المناطق، والأقاليم، والدول الغنية. الميل للادخار فى الدول الإسلامية:

بدراسة الميل المتوسط للادخار فى بعض الدول الإسلامية، يتضح كما هو بالجدول رقم (٤) أن هذه الدول عدا تشاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لمقدار الميل للادخار لديها على النحو التالى:

أولاً: دول ذات معدلات ادخار عالية وهى السعودية والعراق والكويت وليبيا يزيد فيها معدل الادخار عن ٥٠% .

ثانياً: دول ذات معدلات ادخار متوسطة وهى الجزائر وماليزيا ونيجيريا ويتراوح فيها معدل الادخار بين ٣٢,٠ - ٤١,٠% .

ثالثاً: دول ذات معدلات ادخار منخفضة تقل عن ٣٠% وهى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) دول يتراوح فيها معدل الادخار بين ٢,٠ - ٣,٠% وهى الأردن وأندونيسيا وتونس.

(ب) دول يتراوح فيها معدل الادخار بين ١,٠ - ٢,٠% وهى أفغانستان وتركيا ومصر.

(ج) دول يقل فيها معدل الادخار عن ١٠% وهى باكستان والسودان والصومال وسوريا والمغرب.

أما تشاد فالادخار فيها سالب، نظراً لمحدودية الدخل عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، وربما كان لظروف الحرب الأهلية، وتأثر الإنتاج الداخلى فيها.

ومن الملاحظ ارتفاع معدلات الادخار فى الدول الإسلامية فى أولاً وثانياً

وبعض الدول في (ج) من ثالثاً عن مثيلاتها في كافة الدول الصناعية الغربية والاستراكية على السواء، للأسباب السابق ذكرها عند دراسة دالة الاستهلاك فيما يتعلق بمتوسط الاستهلاك في هذه الدول. ويعد ذلك في صالح التنمية في الدول وتحقيق معدلات استثمار (تكوين رأسمال) مناسبة لدعم وتطوير اقتصادياتها لو توفرت السبل والوسائل المعينة على ذلك.

جدول رقم (٤)

الميل المتوسط للادخار في الأجل القصير في بعض الدول الإسلامية
(عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للادخار $\frac{د}{ل}$
الأردن	٠,٢٦
أفغانستان	٠,١١
أندونيسيا	٠,٣٠
باكستان	٠,٦
تركيا	٠,١٦
تشاد	٠,١٤
تونس	٠,٢٣
الجزائر	٠,٤١
السعودية	٠,٥١
السودان	٠,٠٥
سوريا	٠,١٠
الصومال	٠,٠٢
العراق	٠,٥٩
الكويت	٠,٦٩

الدولة	الميل المتوسط للانحار $\frac{د}{ل}$
ليبيا	٠,٥٢
ماليزيا	٠,٣٤
مصر	٠,١٦
المغرب	٠,٠٩
سيراليون	٠,٠٤
نيجيريا	٠,٣٢
المملكة المتحدة	٠,٢٠
اليابان	٠,٣١
الولايات المتحدة	٠,١٨
النرويج	٠,٣١
ألمانيا الاتحادية	٠,٢٥
الاتحاد السوفيتي	٠,٢٦
تشيكوسلوفاكيا	٠,٢٦
بولونيا	٠,٢٣

المصدر: التقرير السنوي السادس للبنك الإسلامي للتنمية

رابعاً: الإنفاق الاستثمارى

الكفاءة الحدية لرأس المال:

تتركز أهمية الإنفاق الاستثمارى فى تكوينه لنسبة هامة من الطلب الكلى، وأن التغيرات فى مستوى الدخل والتوظيف ترجع فى الغالب إلى تغير الإنفاق الاستثمارى وليس إلى الإنفاق الاستهلاكى (لأن التغير فى الإنفاق الاستهلاكى يتبع التغير فى مستوى الدخل وليس العكس). وأن الإنفاق الاستثمارى أكثر عرضة للتقلب من الإنفاق الاستهلاكى لذا فإنه هو الذى يبدأ التقلب فى مستويات الدخل والتوظيف ويضخمه. ليس هذا فحسب، بل إن الإنفاق الاستثمارى هو المحدد للطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد وبالتالي النمو الاقتصادى. وبالطبع فإن الاستثمار المذكور هنا هو الاستثمار الحقيقى فى السلع المادية الجديدة (الآلات والمعدات والمباني وغيرها من السلع الاستثمارية) وليس الاستثمار المالى فى شراء أسهم وسندات.

ويتم الإنفاق الاستثمارى للمشروعات الإنتاجية الفردية بغية تحقيق الربح، ولذا فإن توقعات المستثمرين للربح هى المحرك الأساسى لقراراتهم المتعلقة بالاستثمار. وقد قال كينز بأن قرار الاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال (نسبة العائد المتوقع من رأس المال إلى تكاليف إنتاجه) والفائدة الجارية على رأس المال، باعتبار أن الكفاءة الحدية لرأس المال هى معدل الخصم الذى يحقق تساوى القيمة الحالية للعائد المتوقع من رأس المال طول سنوات عمره الافتراضية وبين سعر عرضه (تكاليف إنتاجه). وإن سعر الفائدة الجارية على رأس المال يمثل تكاليف الفرصة البديلة بالنسبة لاستخدام رأس المال.

وقد سبق القول بأن الاستثمار المقصود هنا يتعلق بتوسعة الطاقة الإنتاجية القائمة أى بالاستثمار الجديد، وليس الاستثمار فى أصول مستعملة

أو قديمة، ولا الاستثمار في أوراق مالية مختلفة لأنها لا تزيد من الإنتاج وبالتالي لا تؤثر في التشغيل (العمالة)، وهو بذلك يشير إلى الاستثمار الجديد وليس الإحلال، كما أنه يشمل الاستثمار في الأصول الإنتاجية فضلاً عن التغير في المخزون.

ويقصد كينز قرارات المنظمين والمستثمرين في مجالات الإنفاق الاستثماري على ما يستهدف الربح، وإن كانت هناك اختلافات في وقاع الأمر عن ذلك حيث قد تتعدد أهداف المنشآت الفردية كما تختلف عن بعضها البعض، ليس هذا فحسب بل إن الاستثمار موضع الاهتمام في النظرية هو الاستثمار التابع أو المستحث، وليس الاستثمار التلقائي أو الذاتي، فتركز الدراسة اهتمامها على الاستثمار الذي يتبع الدخل إذاً، وليس الاستثمار المستقل في قراراته عن الدخل، والذي يعد متغيراً خارجياً ثابتاً لا يتحدد داخل نموذج هذه النظرية. وبصفة عامة فإن التفرقة بين هذين القسمين من الاستثمار غير ممكنة في الحياة العملية، حيث لا يمكن معرفة ما هو تابع وما هو تلقائي من الاستثمار، وبناء على ذلك فإنه يصعب التعرف على العلاقة الحقيقية بين الاستثمار الفعلي بقسميه والدخل.

هذا ومن الممكن شرح فكرة كينز عن قرارات المنظمين بالإنفاق الاستثماري (التابع) على النحو التالي:

يتخذ المنظمون قرارهم بالاستثمار بناء على توقعاتهم عن ربحية المشاريع الاستثمارية المختلفة، حيث إن الهدف من الاستثمار هو تعظيم الأرباح، لذا فهم يقارنون بين ما يتوقعون الحصول عليه من إيرادات كلية من الاستثمار، وما يتحملونه من تكاليف في مقابل ذلك.

أما الإيرادات فتتمثل مجموع إيرادات المشروع طوال عمره الإنتاجي الافتراضي، وهي تساوي مجموع المبيعات المتوقعة من الناتج مضروبة في أثمان البيع المتوقعة لها.

$$R_{1n} = K_{1n} \times C_{1n}$$

حيث R_{1n} الإيرادات الكلية المتوقعة.

L الكميات المباعة من المنتجات

C الأسعار المتوقعة

$1n$ سنوات العمر الإنتاجي الافتراضي

وتتمثل التكاليف المقابلة في التكاليف المباشرة المتوقعة للتشغيل والإنتاج بالإضافة إلى تكاليف شراء الآلات والمعدات وكل السلع الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع، والفائدة على رأس المال المستخدم في ذلك الغرض (شراء السلع الاستثمارية).

أما التكاليف الخاصة بالتشغيل والإنتاج فتشمل أجور العمال وثمان المواد الخام وتكاليف التشغيل والصيانة والضرائب وغير ذلك من نفقات بما في ذلك من ربح عادي للمنظم.

وبخضم هذه التكاليف المباشرة من الإيرادات الكلية يتم التوصل إلى صافي الإيرادات المتوقعة من المشروع أو ما يسميه بالعوائد أو الغلات المتوقعة.

$$R_{1n} = R_{1n} - T_{1n}$$

حيث R_{1n} ص الإيرادات الصافية

T التكاليف المباشرة

وتقارن بعد ذلك هذه الإيرادات الصافية بكل من سعر العرض والفائدة عليه.

وتتمثل تكاليف الشراء في سعر عرض رأس المال العيني الموظف في هذا المشروع (آلات ومعدات ومباني... الخ) أو ما يمكن تسميته بتكاليف إنتاج هذه الأصول. إلا أن المقصود بها هنا هو تكاليف توفير وحدة إضافية أخرى منها (لإحلال محل الوحدة المستخدمة في المشروع حين يتم استهلاكها) مستقبلاً. فهي ليست تكاليف الإنتاج الحالية التي يتحملها المنتج في الفترة الزمنية الخاصة بإنشاء المشروع ولكنها تكاليف متوقعة في المستقبل لتوفير مثل هذه الأصول الإنتاجية.

أما الفائدة على رأس المال فتشير إلى سعر الفائدة الجارى على القروض في سوق النقد. وهي تمثل تكاليف على رأس المال المستخدم في المشروع، حيث يمكن للمشروع الحصول على هذه الفائدة (الربوية) إذا ما وجه رأسماله للإقراض بدلاً من الاستثمار في المشروع، لذا فإنه لن يتخذ المنظم قراره بالاستثمار إلا إذا كان هذا الاستثمار يغطي على الأقل كافة التكاليف التي يتحملها من سعر عرض الأصول الإنتاجية (تكلفة الإحلال) بالإضافة إلى الفائدة عليه كحد أدنى للإيرادات الصافية المتوقعة منه.

الكفاءة الحدية واختيار مشروعات الاستثمار:

هذا ويطلق كينز لفظ الكفاءة الحدية لرأس المال على معدل العائد المتوقع من الأصل الإنتاجي طوال فترة عمره الإنتاجي. وهو يمثل النسبة بين العائد على رأس المال المستثمر (صافي الإيرادات السابق) وسعر عرضه.

$$\text{أى أن} \quad \frac{\text{ر ص}}{\text{س}} = \text{ح}$$

حيث ح الكفاءة الحدية أو معدل العائد الحدى

، ر ص الإيرادات أو العوائد الصافية

، س سعر عرض الأصل الإنتاجي (تكلفة إحلال جديد مماثل له محله)
 ويتعين أن تتساوى ح مع ف (الفائدة الجارية على رأس المال) على الأقل
 لاتخاذ قرار بإنشاء المشروع. فنقص ح عن ف يؤدي إلى تفضيل المنظم
 لإقراض أمواله بالفوائد الربوية على استثمارها في مجال يقل العائد منه
 عنها، وتساوى ح ، ف يجعل الأمر سيان لديه في الاستثمار الحقيقي أو
 الإقراض، وزيادة ح على ف تجعله يفضل الاستثمار على الإقراض.
 وكما سبق القول فقد عرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال بأنها معدل
 الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة مستوية تماماً
 لسعر عرض الأصل الإنتاجي أو تكلفة الإحلال محله وطالما كان المقصود
 بسعر هذا العرض هو سعر عرض أصل جديد إضافي مطابق للمستخدم فهو
 إذا يشير إلى سعر آخر وحدة جديدة لذا أطلق عليها بالكفاءة الحدية.
 وتمثل المعادلة التالية هذه العلاقة:

$$R_v = \frac{R_{v1}}{1 + H} + \frac{R_{v2}}{(1 + H)^2} + \dots + \frac{R_{vn}}{(1 + H)^n}$$

حيث س ع سعر العرض أو تكلفة الإحلال باستخدام معدل الخصم في حسابها.

ر ص ١ن فهي العوائد الصافية المتوقعة خلال السنوات ١-ن

ح الكفاءة الحدية لرأس المال أي سعر الخصم

ولا يتوقع أن تتساوى العوائد الصافية السنوية المتوقعة خلال العمر
 الافتراضي للأصل الإنتاجي إلا أن سعر خصم معين هو الذي يحقق التساوى
 بين جانبي المعادلة. لذا فإن:

ر ص ١

_____ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع للأصل الإنتاجى
١ + ح فى نهاية السنة الأولى من استخدامه

ر ص ٢

_____ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع لهذا الأصل فى نهاية
(١+ح)^٢ السنة الثانيةوهكذا

فالكفاءة الحدية لرأس المال إذاً هي النسبة المئوية للعائد الذى يحققه
رأس المال المستثمر. ومقارنتها بسعر الفائدة الجارى هو الإجراء الذى يسبق
قرار المنظم بتوجيه المال المتاح لديه إما للاستثمار الحقيقى أو الإقراض.
هذا وتحدد العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر عرض
الأصل الإنتاجى على النحو التالى:

أن معدل الخصم (الكفاءة الحدية لرأس المال) يتناسب عكسياً مع
سعر عرض الأصل الإنتاجى المستثمر فيه المال بفرض ثبات الإيرادات
السنوية المتوقعة.

زيادة سعر العرض تؤدي إلى نقص معدل الخصم

ونقص سعر العرض يؤدي إلى زيادة معدل الخصم.

أما العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والإيرادات السنوية
المتوقعة بفرض ثبات سعر عرض الأصل الإنتاجى فإنها طردية حيث أن
زيادة الإيرادات السنوية المتوقعة يؤدي إلى زيادة معدل الخصم، ونقص
الإيرادات المذكورة يصاحبه نقص فى معدل الخصم.

ويتعلق قرار المستثمر هنا بالمقارنة بين معدل الخصم هذا وسعر
الفائدة الجارى فى السوق على القروض (الربوية). إذا زيادة معدل الخصم
أى الكفاءة الحدية لرأس المال عن معدل الفائدة الجارى يستحثه على
الاستثمار، إذ أن معدل الفائدة الجارى يمثل كما سبق تكلفة الفرصة البديلة فى

استخدام رأس المال متاح لديه. ويتطلب ذلك مقارنة سعر عرض الأصل بسعر طلبه.

ويرتبط ذلك بما يراه كينز من أن سعر الطلب على هذا الأصل الإنتاجي يتم الحصول عليه بخصم العوائد السنوية المتوقعة بسعر الفائدة الجارى بدلا من الكفاءة الحدية لرأس المال التى تستخدم فى تقدير سعر العرض، وتبين المعادلة التالية كيفية حساب سعر الطلب على الأصل الإنتاجي:

$$س\ ط = \frac{ر\ ص\ ١}{١ + ف} + \frac{ر\ ص\ ٢}{٢(١ + ف)} + + \frac{ر\ ص\ ن}{ن(١ + ف)}$$

حيث ف هى سعر الفائدة الجارى

س ط سعر الطلب باستخدام معدل الفائدة فى حسابها.

ويقارن المنظم نتيجة هذه المعادلة بالنتيجة المتوصل إليها من المعادلة السابقة.

ويعنى تساوى القيمة المحسوبة لسعر العرض وسعر الطلب للأصل الإنتاجي من المعادلتين تساوى الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الجارى. وهو يشير إلى تحقيق الاستثمار للربح العادى وهو الذى تم حسابه ضمن التكاليف.

أما اختلاف القيمتان فإن زيادة قيمة س ط على قيمة س ع تعنى أن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة الجارية وهو ما يؤدى إلى زيادة الربح المتوقع عن الربح العادى الجارى، أى أن المشروع يحقق أرباحا إضافية من جراء هذا الاستثمار فيستحث ذلك المنظم على القيام بالاستثمار.

وبالعكس من ذلك فإن نقص قيمة س ط عن س ع يعنى نقص قيمة الكفاءة الحدية لرأس المال عن الفائدة الجارية مما يعنى نقص الربح المتوقع

من المشروع عن الربح العادى، فيؤدى ذلك إلى خسارة المشروع فلا يكون هناك حث أو استمالة للمنظم نحو الاستثمار فى المشروع.

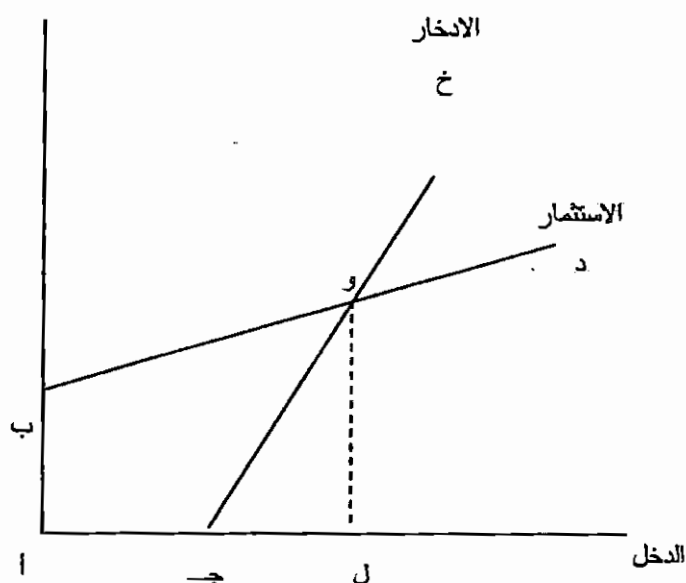
الاستثمار وتوازن الدخل:

تشرح دالة الاستثمار الدخلية العلاقة بين الدخل والاستثمار. وهى تشبه دالة الاستهلاك السابق الإشارة إليها. فالاستثمار جزءان أحدهما تلقائى يتم مستقلاً عن الدخل ويتأثر بقرارات المنظمين والتقدم الفنى والنمو السكانى إلى غير ذلك من العوامل، والثانى تبعى يتأثر بالدخل القومى، ويشكل معه علاقة دالية تدرس من خلال دالة الاستثمار. ويبين ذلك الشكل البيانى رقم (٦).

شكل بياني رقم (٦)

دالة الاستثمار

الادخار والاستثمار



من هذا الشكل يتضح أن المسافة أ ب تمثل الاستثمار الذاتي أو التلقائي في الاقتصاد والذي لا يتأثر بالدخل. أما المنحنى ب د فيمثل دالة الاستثمار وهو يتجه للزيادة بزيادة الدخل. ويمثل المنحنى ج هـ دالة الادخار. ويتلاقى المنحنيان عند النقطة (و) وهي تمثل نقطة التوازن للاقتصاد، حيث يتساوى عندها كلا من الاستثمار المخطط والادخار المخطط. ويتحدد عندها المستوى التوازني للدخل أ ل.

فقبل النقطة (و) يزداد الاستثمار على الادخار وهو يعنى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يؤدي إلى زيادة الدخل واتجاهه نحو نقطة

التوازن. وبعد النقطة (و) يزداد الادخار عن الاستثمار ويعنى ذلك زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى مما يؤدي إلى انخفاض الدخل والعودة به إلى مستوى التوازن.

هذا وتعتمد العلاقة بين الدخل والاستثمار التابع على نوع الدخل المؤثر في قرارات الاستثمار هل هو الدخل الجارى أو الدخل السابق أو أن التأثير يرجع إلى التغير في الدخل الجارى أو السابق. لذا من الصعب الحصول على مؤشرات دقيقة عن العلاقة بين مستوى الدخل والاستثمار. إلا أن للتغيرات في الدخل في الفترة السابقة أثرها على الاستثمار الجارى، وهو ما يمكن استيضاحه من دراسة مبدأ المعجل.

الادخار والاستثمار والتوازن:

أ- تساوى الادخار والاستثمار: نظراً لتساوى الإنفاق في مجموعه مع الدخل في مجموعه، وأن الإنفاق يتكون من الاستهلاك والاستثمار، وأن الدخل يتكون من الاستهلاك والادخار، فإن الاستثمار والادخار متساويان بحكم التعريف. إلا أن التساوى بين الاستثمار والادخار ينسحب على الادخار والاستثمار المتحققين فعلاً فقط. أما الادخار المرغوب أو المخطط والاستثمار المرغوب أو المخطط فإنهما قد لا يتساويان. وتساويهما شرط لحدوث التوازن.

الإنفاق وتوازن الدخل:

هذا ومن الممكن التعبير عن توازن الدخل بصورة أخرى باستخدام كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى بالإضافة إلى ما سبق عن طريق العلاقة بين الادخار والاستثمار.

ويعتمد هذا التوازن على افتراضات هي:

- أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال، ولا وجود لقطاع حكومي، في هذه الحالة لا توجد ضرائب مباشرة ولا ضرائب غير مباشرة.

- أن قطاع الأعمال لا يحتجز أرباحاً عن التوزيع لذا يتساوى الدخل القومي مع الدخل الشخصي.

- استبعاد الإهلاك من قياسات الإنفاق الاستثماري.

لذا وفي ظل هذه الافتراضات فإن:

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي

كما أن الدخل القومي = الدخل الشخصي القابل للتصرف

الناتج القومي الصافي = الدخل الشخصي

الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الادخار

أي أن الادخار = الاستثمار

والتعبير الرمزي فإن

$L = S + T$

$L = S + X$

$X = T$

حيث L تشير إلى الناتج القومي الصافي وكذلك إلى الدخل الشخصي

المتاح

S ، الاستهلاك

X ، الادخار

T ، الاستثمار

ومن ذلك يتبين أنه من الممكن تحديد مستوى الدخل أو الإنتاج بأى من المعادلتين ١ أو ٢ حيث أنهما يوصلان إلى معرفة الدخل التوازنى والناتج التوازنى.

ولتحديد الدخل التوازنى نستخدم الأشكال البيانية فى توضيح ذلك. ويوضح الشكل البيانى رقم (٧) رقم أ كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى بقسميه (التابع ث ع ، التلقائى ث م).

وهو يوضح أن كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى التابع يزيدان بزيادة الدخل. فيبين الخط س دالة الاستهلاك، أما الخط س+ث م فهو يبين مجموع الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى التلقائى. وتبين المسافة الرأسية بين خط الاستهلاك (س)، والخط (س+ث م) فهى تبين مقدار الاستثمار التلقائى. وتبين المسافة الرأسية بين هذا الخط (س+ث م) والخط (س+ث ع+ث م) مقدار الاستثمار التابع الذى يتبع الدخل، والذى يكون صفراً عند دخل صفر.

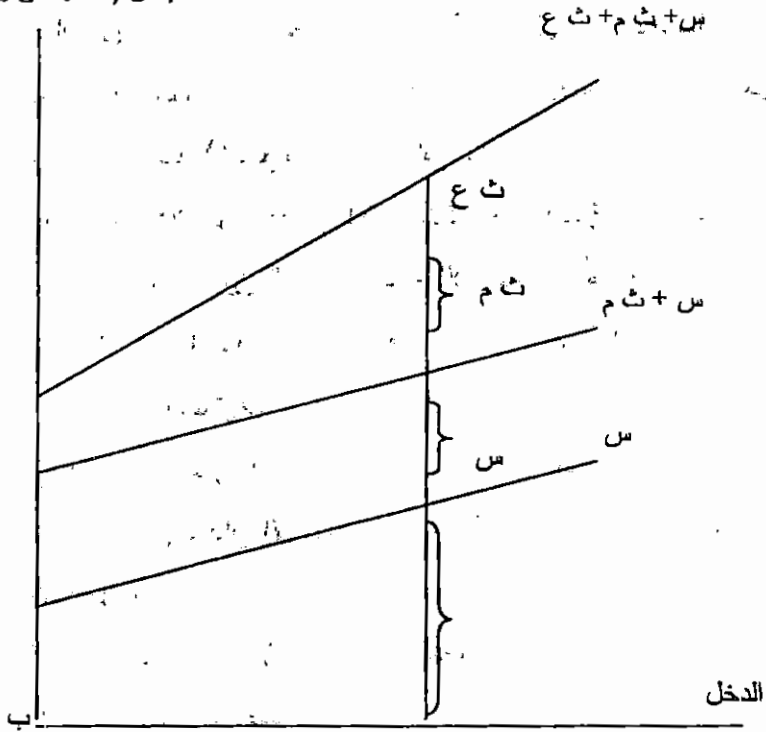
أما الاستثمار التلقائى والاستهلاك فكلهما لا يبدأ من الصفر بل يتحقق جزء منه حتى عند دخل صفر.

فإذا أدخلنا فى الاعتبار كلا نوعى الاستثمار فإنهما يكونان معا دالة استثمار تشبه دالة الاستهلاك فى الأجل القصير. حيث يكون هناك إنفاق استثمارى.

شكل بياني رقم (٧)

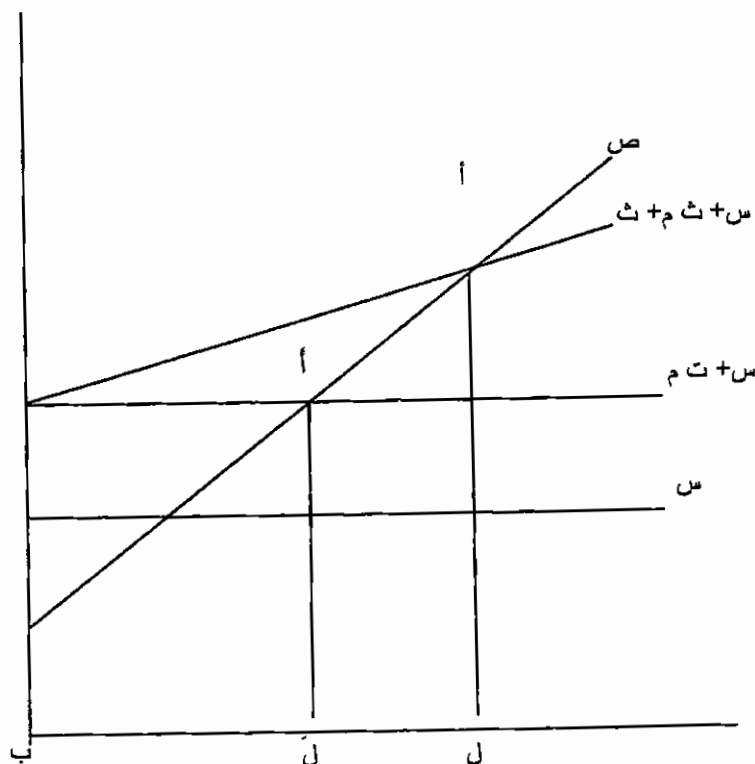
أ- أقسام الإنفاق المختلفة وعلاقتها بالدخل

الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري)



ب- الدخل التوازني:

الإففاق



حتى عند دخل صفر، ثم يتزايد الاستثمار تدريجياً بزيادة الدخل. ونظراً لأن الاستثمار يرتبط طردياً بمقدار الأرباح وأن الأرباح ترتبط طردياً مع الدخل الجارى، فإن الاستثمار يميل للاتجاه إلى أعلى مع زيادة الدخل بميل يحدده ميل دالة الطلب على الاستثمار. فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة مقدار الربح مما يشجع على الاستثمار. وهذه العلاقة أكثر وضوحاً وواقعية من العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة الجارى، السابق دراستها.

ويعرف ميل منحني الاستثمار الكلي (تابع وتلقائي) بالميل الحدي للاستثمار. وهو يقاس من المعادلة:

د ث

الميل الحدي للاستثمار = $\frac{\text{د ث}}{\text{د ل}}$ أى نسبة التغير فى الاستثمار إلى التغير فى الدخل.

وهذا الميل موجب يوضح العلاقة الطردية بين الدخل والاستثمار.

ويوضح الشكل البياني (٧ قسم ب) كيفية توازن الدخل. بإضافة دالة الاستثمار إلى دالة الاستهلاك يتم الحصول على دالة الطلب الكلى الذى يشمل كلا قسمي الاستثمار التابع والتلقائي بالإضافة إلى الاستهلاك، والتي يمثلها الخط (س+ ث م+ ث ع). وتوازن الدخل يتحقق فى هذه الحالة بتساوى دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى. هذا ويساوى العرض الكلى الناتج الكلى من السلع والخدمات المختلفة، وتمثل دالة العرض الكلى هنا بالخط ض، وعند نقطة التقاء دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى يتحدد الدخل التوازنى ب ل .

وواضح من هذا الشكل أن الاستثمار التابع يزيد من مستوى الدخل التوازنى عما لو كان هذا الاستثمار غير مأخوذ فى الاعتبار عند تحديد مستوى الدخل التوازنى. حيث يتحدد الدخل التوازنى (بدون إدخال الاستثمار التابع فى الاعتبار) عند المستوى ل وهى أقل من مستواه الأول ل .

هذا ويعرف ميل دالة الطلب الكلى أى الخط (س+ ث م+ ث ع)، بالميل الحدى للإتفاق وهو يساوى المجموع الجبرى لكلا من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار.

نظرية المضاعف

يشير المضاعف أو المكرر إلى النسبة بين التغير في الدخل القومى إلى التغير في الإنفاق القومى. وهو يحسب من المعادلة الآتية:

$$\frac{1}{\text{المضاعف}} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

أى أنه يتناسب طردياً مع الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع فيزيد بزيادته وينقص بنقصه، ويتناسب عكسياً مع الميل الحدى للادخار فيزيد بنقصه، وينقص بزيادته. وذلك لاعتبار أن الادخار، ومثله الضرائب، والاستيراد من الخارج أيضاً تسربات من دائرة الدخل الوطنية تقلل من حجم الزيادة فى الدخل التى تنتج عن الإنفاق الاستثمارى. وسيأتى لذلك مزيد من التفصيل.

وقد أدخل كينز فكرة المضاعف فى دراسته للإنفاق، حيث أن المضاعف هو المقياس الذى يحدد مدى استجابة الناتج القومى للتغير فى الإنفاق الذى ينشأ مستقلاً عن الدخل، أى الإنفاق التلقائى. ويعرف المضاعف المذكور بالمضاعف البسيط تمييزاً له عن أنواع أخرى من المضاعف ستذكر فى مواضعها.

هذا وتستند فكرة المضاعف إلى أن الميل الحدى للاستهلاك يقل عن الواحد الصحيح، إذ لو زاد الميل الحدى للاستهلاك عن الواحد الصحيح لأصبح المضاعف سالباً، وأصبح تطبيقه غير ممكن. لذا فإن استقرار الاقتصاد يستلزم نقص الميل الحدى للاستهلاك عن الواحد الصحيح. وأن

زيادة الإنفاق تكون مستمرة مضطردة، ولا تقتصر على الزيادة لمرة واحدة لأن الزيادة لمرة واحدة لا تحدث إلا تأثيراً مؤقتاً على الدخل. أما التأثير المستمر على الدخل فلا يكون إلا بالزيادة المنتظمة المستمرة في الإنفاق، علماً بأن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي والاستثماري نفس هذا التأثير. كما أن فكرة المضاعف لا تعمل إلا إذا كان الاستثمار الصافي (الإجمالي - الإحالي) موجباً.

أما الفكرة الأساسية للمضاعف فهي أن زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. فتزيد بزيادته وتقل بانخفاضه. ويعنى ذلك أن كلاً من الاستهلاك والاستثمار يزيدان معاً فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار وذلك حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذى تمثله العمالة الكاملة، وبعد هذا الحد فإن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى التضخم وليس إلى زيادة حقيقية في الاستثمار.

وفيما يلي نتبين بالتصوير البياني العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك بفرض حالات مختلفة من دالة الاستهلاك تختلف فيما بينها في انحدار الدالة أى الميل الحدي للاستهلاك. ويبين الشكل البياني رقم (٨) بأقسامه الثلاثة ذلك.

ففى القسم أ دالة استهلاك خطية عبارة عن خط أفقى مستقيم موازى للمحور الأفقى، لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون صفراً، وطالما أن الميل الحدي للاستهلاك هو الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل التى تترتب على زيادة الإنفاق الاستثمارى، أو بمعنى آخر قيمة المضاعف، فإن بالتعويض فى معادلة المضاعف.

$$1 = \frac{1}{1} = \frac{1}{0. - 1} = \text{المضاعف}$$

أى أن المضاعف فى هذه الحالة يكون واحدا صحيحا، لذا فإن التغير فى الدخل يكون مساوياً تماماً للتغير فى الاستثمار.

$$\frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{التغير فى الاستثمار}} = \text{حيث المضاعف}$$

$$\frac{\Delta L}{\Delta T} = \frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{التغير فى الاستثمار}} = 1$$

لذا فإن المسافة الرأسية من س إلى س + ث وهى مقدار Δ ث تساوى المسافة الأفقية Δ ل (أ س)، حيث كان التوازن بين الاستهلاك والدخل عند النقطة أ، وترتب على الإنفاق الاستثمارى (ث + ث) زيادة الدخل من ل إلى ل، وأصبحت نقطة التوازن الجديدة عند أ.

أما القسم ب فيبين أثر ميل حدى قليل على المضاعف، حيث يزيد المضاعف فى هذه الحالة عن الواحد الصحيح، ويترتب على ذلك زيادة مقدار التغير فى الدخل الناشئ عن زيادة الإنفاق الاستثمارى عما هو عليه الحال فى القسم أ.

ويبين القسم ج دالة استهلاك ذات ميل أكبر، لذا فإن قيمة المضاعف تكون أكبر، ويزداد الأثر على الدخل عما هو عليه فى القسمين السابقين.

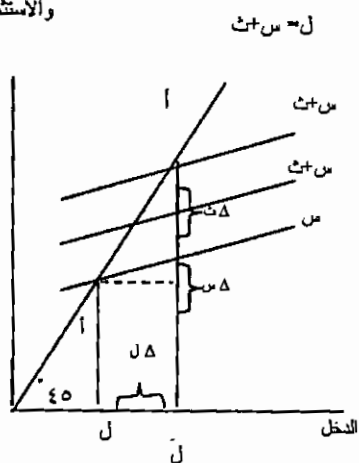
وفيما يلي مثالاً عددياً يبين كيف يتم حساب المضاعف باستخدام معادلته السالفة الذكر. ويوضح الجدول (٥) بياناته. وكيفية تكرار أثره في الاقتصاد في دورات متتالية من الدخل والإنفاق، بفعل إنفاق استثماري أولى. بفرض زيادة في الاستثمار قدرها ١٠ ملايين جنيه، أو زيادة في الرواتب للعاملين بنفس القدر في بداية السنة. فإن هذه الزيادة في الإنفاق تمثل دخلاً لمن تسلمها سواء منتجي السلع والخدمات الاستثمارية أو العاملين بها. ويتسلم هؤلاء للدخل فإنهم ينفقون منها نسبة تتحدد بالميل الحدي للاستهلاك لديهم على إشباع حاجتهم من السلع والخدمات المختلفة، ويمثل هذا الإنفاق بدوره دخلاً لمنتجي هذه السلع، والعاملين بمشروعاتها ينفقون منه أيضاً تبعاً للميل الحدي للاستهلاك لديهم. وهكذا تتكرر مرات الحصول على الدخل وإنفاقه، وفي كل مرة يقل الإنفاق فيها عن الدخل الإضافي المتحقق حتى يتلاشى تقريباً ما دام الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً في هذا المجتمع. كما في الجدول عند الدورة ٣٢ فيه.

وبفرض أن هذا الميل يقدر بحوالي ٠,٨ فإنه من الممكن الوصول إلى الزيادة الإجمالية في الدخل القومي المترتبة على الإنفاق الإضافي والمقدر بعشرة ملايين ريال كالتالي:

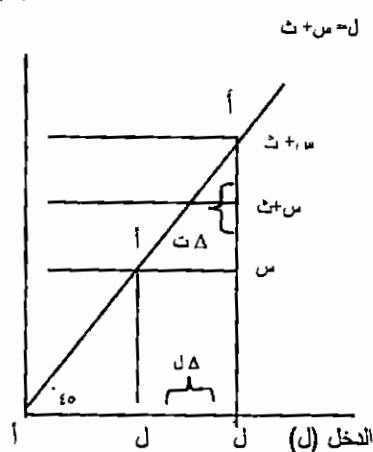
شكل بياني رقم (٨)

المضاعف والميل الحدي للاستهلاك

الاستهلاك
والاستثمار



الاستهلاك (س)
والاستثمار (ث)

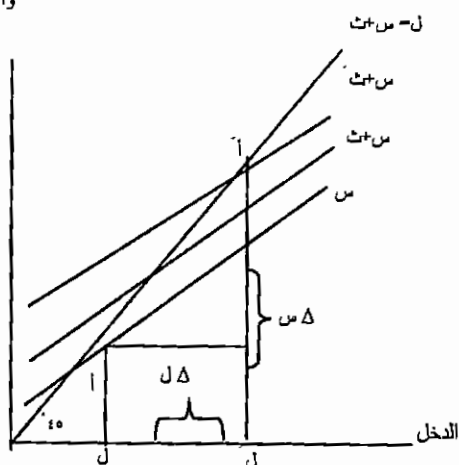


ب- دالة الاستهلاك ذات ميل منخفض

أ- دالة الاستهلاك الخطية ذا الميل الحدي صفر

الاستهلاك
والاستثمار

ج- دالة الاستهلاك ذات ميل مرتفع



الزيادة الإجمالية في الدخل =

الإتفاق الأولى الإضافي + الإتفاق الأولى $\times ٠,٨٠$

الإتفاق الأولى $\times (٠,٨٠)^٢$ + الإتفاق الأولى +

$(٠,٨٠)^٣$ + الإتفاق الأولى $\times (٠,٨٠)^٤$ الخ

= ٥٠ مليون جنيه.

جدول رقم (٥)

أثر المضاعف على الدخل

(أرقام افتراضية)

دور الدخل	الزيادة الأولية في الإتفاق الاستثماري Δ ث والتي حدثت مرة واحدة فقط	الزيادة في الإتفاق الاستهلاكي Δ س	الزيادة في الدخل $\Delta = \Delta ث + \Delta س$
١	١٠	٠	١٠
٢	١٠	٨	١٨
٣	١٠	٦,٤	٢٤,٤
٤	١٠	٥,١٢	٢٩,٥٢
٥	١٠	٤,١٠	٣٣,٦٢
٦	١٠	٣,٢٨	٣٦,٩٠
٧	١٠	٢,٦٢	٣٩,٥٢
٨	١٠	٢,١٠	٤١,٦٢
٩	١٠	١,٦٧	٤٣,٢٩
١٠	١٠	١,٣٤	٤٤,٦٣
١١	١٠	١,٠٧	٤٥,٧٠
١٢	١٠	٠,٨٦	٤٦,٥٦
١٣	١٠	٠,٦٩	٤٧,٢٥
١٤	١٠	٠,٥٥	٤٧,٨٠

يتبع

تابع جدول (٥)

دور الدخل	الزيادة الأولية فى الإنفاق الاستثمارى Δ ت والتى حدثت مرة واحدة فقط	الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى Δ س	الزيادة فى الدخل $\Delta = \Delta ت + \Delta س$
١٥	١٠	٠,٤٤	٤٨,٢٤
١٦	١٠	٠,٣٥	٤٨,٥٩
١٧	١٠	٠,٢٠١	٤٨,٨٧
١٨	١٠	٠,٢٣	٤٩,١٠
١٩	١٠	٠,١٨	٤٩,٢٨
٢٠	١٠	٠,١٤	٤٩,٤٢
٢١	١٠	٠,١١	٤٩,٥٣
٢٢	١٠	٠,٠٩	٤٩,٦٢
٢٣	١٠	٠,٠٧	٤٩,٦٩
٢٤	١٠	٠,٠٦	٤٩,٧٥
٢٥	١٠	٠,٠٥	٤٩,٨٠
٢٦	١٠	٠,٠٤	٤٩,٨٤
٢٧	١٠	٠,٠٣	٤٩,٨٧
٢٨	١٠	٠,٠٢	٤٩,٨٩
٢٩	١٠	٠,٠٢	٤٩,٩١
٣٠	١٠	٠,٠١٥	٤٩,٩٢٥
٣١	١٠	٠,٠١٢	٤٩,٩٣٧
٣٢	١٠	٠,٠١	٤٩,٩٥

أى أن المضاعف فى هذه الحالة = $\frac{\text{الزيادة الإجمالية فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الإنفاق الدولى}}$

$$0 = \frac{0.}{1.} =$$

$$0 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8-1} = \text{أو أن المضاعف}$$

وبهذا يمكن التعرف على أثر الزيادة في الإنفاق على الدخل بمعرفة الإنفاق الإضافي في الاقتصاد، والميل الحدى للاستهلاك في المجتمع ومنه بحسب المضاعف. ومن تقدير هذا المضاعف يمكن الوصول إلى الأثر الإجمالي لهذا الإنفاق على الدخل.

حيث الزيادة في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

ومن الممكن تصوير أثر المضاعف على الدخل بيانياً كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٩).

وهو يوضح أثر المضاعف البسيط (أى مضاعف الاستثمار) على الدخل من خلال قسميه ١، ٢
أما القسم ١ فيوضح أثر المضاعف على الدخل من خلال دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار، أما القسم ٢ فيوضح هذا الأثر باستخدام دالتى الادخار والاستثمار.

وفى القسم ١ يبين الخط ٤٥ الدخل = الاستهلاك + الادخار وهو يمثل العرض الكلى، أما الخط س + ث فهو يوضح الطلب الكلى فى الاقتصاد. ويتقاطع المنحنيان معا عند النقطة أ ١ محددين للدخل التوازنى ل ١. ويقابل ذلك فى القسم ٢ تقابل دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث) عند النقطة أ ١ وهى نقطة التوازن، والدخل التوازنى هنا نفس الدخل التوازنى فى القسم أ وهو ل ١.

وزيادة الإنفاق الاستثمارى من ث إلى ث' يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلى إلى الوضع س+ ث فى القسم (١) ويتقابل مع منحنى العرض الكلى عند النقطة أ ٢ محدداً للدخل التوازنى الجديد ل ٢. وبالمقابل فإن المنحنى ث ينتقل إلى الوضع الجديد ث' ويتقابل مع منحنى الادخار (خ) عند النقطة أ ٢ محدداً لنفس الدخل التوازنى الجديد ل ٢.

ومن الملاحظ أن Δ ل تزيد عن Δ ث بفعل المضاعف.

هذا ويشمل الشكل البيانى أيضاً توضيحاً لأثر الإنفاق الاستثمارى ث على الدخل إذ أن اقتصار الإنفاق على الاستهلاك فقط (فرضاً) يجعل الدخل التوازنى المحقق أقل بكثير من ل ١ وهو واضح من الرسم حيث نقطة التوازن فى هذه الحالة ب الدخل ل. وحدث الإنفاق الاستثمارى يزيد الدخل من هذا المستوى إلى المستوى ل ١.

ومن الممكن استخدام هذه الفكرة فى توضيح أثر انخفاض الاستثمار على الدخل حيث أن انخفاض الاستثمار من ث إلى صفر إنفاق استثمارى فى القسم (١) فإن منحنى الطلب الكلى يكون ممثلاً بالمنحنى س فقط، ويكون الدخل التوازنى هو ل المذكور. وبالمثل يمكن تصوير ذلك فى القسم (٢) كما سبق.

وهو يعنى أن انخفاض الإنفاق الاستثمارى بمقدار معين يؤدى إلى انخفاض الدخل بمقدار أكبر طالما أن المضاعف يزيد على الواحد الصحيح. ويعرف هذا بالأثر الخلفى للمضاعف، أما أثر المضاعف حين يزيد الاستثمار فيعرف بالأثر الأمامى.

لذا فإن مصلحة الاقتصاد القومى ودواعى استقراره واتجاه النشاط الاقتصادى فيه للتوسع أن يكون الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد

الصحيح حتى يسمح بمخدرات توجه للإنفاق الاستثمارى لتوسعة الطاقة الإنتاجية وزيادة الدخل والمحافظة على التوظيف.

ويرى كينز أن ارتفاع قيمة المضاعف - نتيجة لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك تؤدي إلى التقلب الكبير فى مستوى النشاط الاقتصادى وفى مستوى الدخل والتوظيف نتيجة للتغير الذى يحدث فى الاستثمار.

وتعد هذه الفكرة غير صائبة لأن درجة التقلبات تتوقف ليس فقط على الميل الحدى للاستهلاك بل على الميل المتوسط أيضاً. فارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك يقلل من الأثر الكبير للإنفاق الاستثمارى على الدخل عندما يكون الميل الحدى مرتفعاً. وطالما أن الدول النامية تتصف بارتفاع كلا الميلين فإن المضاعف فى هذه الحالة يكون كبيراً ومع ذلك فآثره على الدخل والتوظيف أقل مما لدى الدول الصناعية المتقدمة التى يعد فيها الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك منخفض نسبياً، والتى يعد فيها أثر المضاعف أكبر بكثير، وذلك بفرض أن الإنفاق الاستثمارى فى الدول المتقدمة يمثل نسبة أكبر من الدخل الحقيقى أو الجارى فى هذه المجتمعات.

المضاعف والتسربات

هناك عوامل تقلل من أثر المضاعف على الدخل، حيث أن الاستثمار الجديد لا يتضاعف أثره بهذه الصورة سالفة الذكر إلا إذا افترضنا ثبات الظروف المختلفة على ما هي عليه بدون تغيير. وهو ما قامت عليه فكرة المضاعف من تثبيت الميل الحدى للاستهلاك ومن ثم الميل الحدى للدخار، وهو ما يحدث فى اقتصاد ساكن فقط، فى حين أن الحياة الواقعية تشهد تغييراً فى الميل الحدى للاستهلاك وكذلك الميل الحدى للدخار، كما أن هناك عوامل أخرى عدا ذلك تتغير وتحدث أثرها بالتالى على المضاعف فتقلل من أثره. ويطلق عموماً على العوامل المقللة لأثر مضاعف الاستثمار بالتسربات أو عوامل التسرب، وهى التى تقلل من أثر المضاعف على الدخل نتيجة لتسرب أجزاء من الإضافات إلى الدخل خارج تيار الدخل فلا يتضاعف بالقدر الذى تصوره فكرة المضاعف المذكورة^(١).

وفيما يلى أهم هذه العوامل:

- ١- الانخار: حيث أن زيادة الادخار تقلل من حجم الزيادة فى الدخل الناتجة عن الإنفاق الاستثمارى، لحجب جزء من الدخل بعيداً عن دائرة الدخل مما يقلل من تيار الدخل فى كل مرة من مرات استلام الدخل وإنفاقه.
- ٢- سداد الديون: حيث أن سداد الديون السابقة من الزيادة فى الدخل سيحجب جانباً من الدخل عن تيار الدخل.

(1) - Dern beurg T., and Dougall D., Mc., Macroeconomics, Mc, Graw Hill, Inc., 1972.

- Hicks J.R., «Mr. Keynes and The Classics», Econometric a, Vol. 5., 1937.

٣- الاكتناز: تعمل زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد إلى تجنب جانب من الدخل بعيداً عن دائرة التكرار، وتقلل من أثر المضاعف.

٤- الاستثمار المالى: يؤدى الاستثمار المالى فى أصول قديمة أسهم وسندات أو أى صورة أخرى من صور الاستثمار المالى إلى قرب جانب من الدخل بعيداً عن التيار.

٥- الإنفاق الخارجى: تؤدى زيادة الإنفاق فى الخارج إلى تسرب جانب من الدخل من دائرة الدخل المحلى، وبالطبع فإن الإنفاق الخارجى الصافى أى الفرق بين الاستيراد والتصدير هو المقصود هنا، إذ أن زيادة الاستيراد على التصدير هى التى تؤدى إلى تسرب الدخل بعكس الحال فيما لو كان التصدير أكبر من الاستيراد حيث يزيد هذا من تيار الدخل المحلى.

زيادة الميل الحدى للاستيراد تعنى نقصاً فى الميل الحدى للاستهلاك المحلى مما يقلل من قيمة المضاعف وأثره بالتالى. ويعرف أثر الاستيراد على الدخل بمضاعف التجارة الخارجية.

٦- التضخم: يؤدى التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وحين ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية فإن ارتفاع الأسعار سوف يمتص جانباً من زيادة الدخل بدلاً من اتجاهها نحو زيادة مقدار الاستهلاك ومن ثم الدخل والتوظيف فى الاقتصاد.

ومن الممكن أن يضاف إلى هذه العوامل الضرائب. إلا أن الأثر الفعلى للضرائب يتوقف على كيفية استخدامها من قبل الحكومة لو أنفقتها الحكومة وحقق بها تيار الدخل مرة أخرى بعد اقتطاعها من دائرته لما قللت من دائرة الدخل المتجدد فى الاقتصاد إذ يعوض مضاعف الإنفاق الحكومى النقص فى مضاعف الإنفاق الخاص. أما إمساكها عن الإنفاق فسوف يجعل أثر هذه

الضرائب مثل غيرها من عوامل التسرب السابقة. ويشبه ذلك الأثر أيضا الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) من قبل قطاع الأعمال، حيث أن احتجازها عن حملة الأسهم أو أصحاب رؤوس الأموال سيققل من الدخل المتاح لهم، وسيقلل بالتالى من إنفاقهم الاستهلاكى وأثره واضح كتسرب من دائرة الدخل يقلل من أثر المضاعف.

انتقادات المضاعف:

تعددت الانتقادات لفكرة المضاعف واجتمعت رغم ذلك على كونها نظرية غريبة على واقع الحياة، وأنها لا تستند إلى أرضية ثابتة، وأنها تقوم على تحليل خاطئ فهي ضعيفة التكوين، وغريبة النتائج بالتالى. وفيما يلى أهم هذه الانتقادات^(١).

١- ذكر هابرلير أن نظرية المضاعف إنما هى فروض ليس لها إثبات. وأنها قامت على بعض المشاهدات غير المفصلة، ولم تقم على دراسات ميدانية لذا فهى علاقة جبرية عقيمة ليس لها ما يؤيدها من الواقع.

٢- يقول هازليت بأن فكرة المضاعف خرافة أحدث بها أتباع كينز جلبة لا داعى لها. إذ لا توجد علاقة ميكانيكية مسبقة بين الاستثمار والدخل.

(١) - صقر أحمد صقر، النظريات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق

- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية جـ ٢: التحليل الاقتصادى الكلى، مرجع سابق.

- أحمد حافظ الجعوينى، التحليل الاقتصادى الكلى، مرجع سابق.

٣- أن مضاعف الاستثمار فكرة بنيت على اقتصاد ساكن لذا فإنها لا تناسب الاقتصاد الحركي، فنتائجها لا تتحقق في اقتصاد حركي كما هو واقع الحياة.

٤- أنه لو سلّم جدلاً بوجود علاقة بين الدخل والاستهلاك والاستثمار فإنه تكون هناك فترة زمنية بين الحصول على الدخل وإنفاق هذا الدخل من جديد على أوجه الإنفاق المختلفة، لذا فإن أثر المضاعف لا يحدث فوراً بل يتطلب وقتاً.

٥- يرى جوردون أن تركيز النظرية على الاستهلاك فقط وعلى الميل الحدي الثابت للاستهلاك يعد أكبر نقاط الضعف فيها. إذ أنه يتعين أخذ الآثار المترتبة على الإنفاق الاستثماري على كلا من الاستهلاك والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي، كما أنه ليس من المحتمل ثبات الميل الحدي للإنفاق في اقتصاد حركي، لذا فليس من المعقول ولا المقبول التنبؤ بأثر المضاعف الذي ينتج عن إنفاق استثماري خاص أو إنفاق حكومي عبر مراحل الدورة الاقتصادية.

٦- أن النظرية تهتم بأثر الاستهلاك التابع على الدخل دون أن تأخذ في الاعتبار أثر هذا الاستهلاك التابع على الاستثمار التابع أيضاً. رغم وجود علاقة بين طلب السلع الرأسمالية وطلب السلع الاستهلاكية، فما طلب السلع الرأسمالية إلا طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

٧- أن العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل أكثر تعقيداً مما اعتبرتة النظرية من وجود علاقة خطية بينهما. فقد أوضحت الدراسات الميدانية أن هذه العلاقة غير خطية. كما أن الاستهلاك في حقيقته ليس بدالة في الدخل، كما أن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتاً.

ومع ذلك فللنظرية بعض الفوائد فى تفهم الدورات الاقتصادية وفى تحليل أثر التقلبات فى معدلات الاستثمار على كلا من الدخل والتوظيف، كما أنها تفيد فى توجه الحكومة للإنفاق فى حالات الكساد على المشروعات الاستثمارية العامة للخروج بالاقتصاد من الكساد.

المضاعف المركب: لحساب المضاعف الخاص بالاستثمار التلقائى فإن الأمر هنا يختلف عما يتبع لحساب المضاعف البسيط السابق ذكره، وذلك لأن الاستثمار التلقائى لا يعتمد فقط على الميل الحدى للإدخار (ميل منحنى أو دالة الإدخار) بل يعتمد أيضاً على الميل الحدى للاستثمار (ميل منحنى أو دالة الاستثمار) ويسمى المضاعف فى هذه الحالة بالمضاعف المركب ويقدر من المعادلة بـ

$$\frac{1}{\text{الميل الحدى للإدخار} - \text{الميل الحدى للاستثمار}} = \text{المضاعف المركب}$$

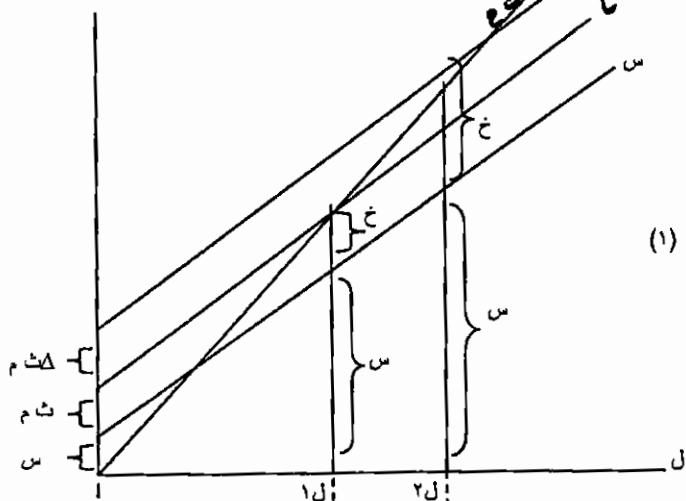
$$\text{أو} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للاستهلاك} - \text{الميل الحدى للاستثمار}}$$

وزيادة الميل الحدى للإدخار عن الميل الحدى للاستثمار تؤدي إلى استقرار التوازن. أما لو زاد الميل الحدى للاستثمار عن الميل الحدى للإدخار فسيؤدي ذلك إلى عدم استقرار التوازن.

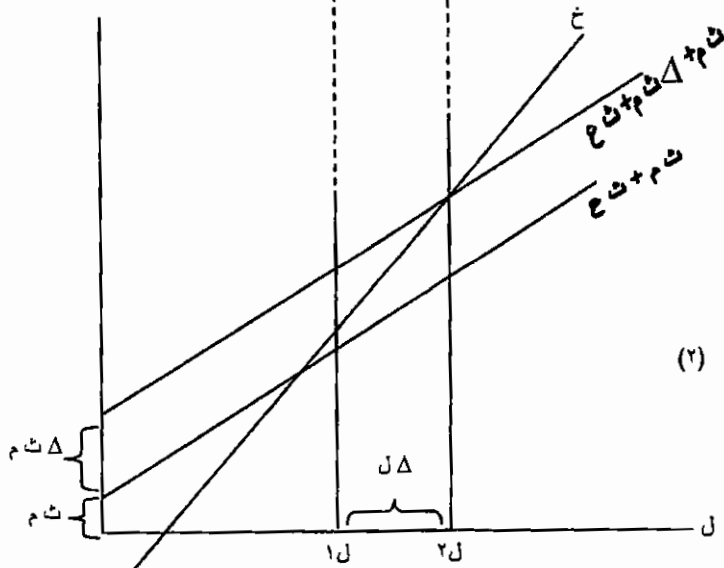
والمضاعف المركب أكبر من المضاعف البسيط لوجود الميل الحدى للاستثمار فى المقام وبفرض أنه موجب. وذلك لأن زيادة الاستثمار التلقائى سينتج عنها أثران هما زيادة الإنفاق الاستهلاكى (التابع للدخل)، وزيادة الإنفاق الاستثمارى (التابع للدخل) أيضاً. لذا يكون أثرها على الدخل أكبر مما لو اقتصر أثرها على زيادة الاستهلاك فقط.

شكل بياني رقم (٩) أثر المضاعف المركب

الاستهلاك والاستثمار



الاستثمار والادخار



وحيث قد سبق تعريف الميل الحدى للإنفاق بأنه مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار، فإنه يمكن وضع صيغة معادلة المضاعف المركب على النحو التالى:

١

$$\text{المضاعف المركب} = \frac{\text{١-الميل الحدى للإنفاق}}{\text{١}}$$

أى أن المضاعف المركب والأمر كذلك يكون مساوياً لمقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدى للإنفاق.

وبين الشكل البيانى التالى رقم (٩) أثر المضاعف المركب على الدخل. ويشتمل الشكل على قسمين (١)، (٢) يبينان كيف أن انتقال دالة الاستثمار بزيادة الاستثمار التلقائى الذى لا يتبع الدخل بالقدر

Δ ث م يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازنى من ل ١ إلى ل ٢ .

ويشتمل القسم (١) على بيان الأثر باستخدام دالة العرض الكلى (خط ٤٥) ودالة الطلب الكلى (س+ ث م+ ث ع). أما القسم (٢) فيبين ذلك الأثر باستخدام دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث م+ ث ع) التى تشمل كلا نوعى الاستثمار التلقائى والتابع.

ومن الواضح أن الزيادة فى الدخل تزيد كثيراً عن الزيادة فى الاستثمار التلقائى Δ ث م للأثر المزدوج سالف الذكر.

نظرية المعجل:

ماهية المعجل: يبين المضاعف، كما سبق، تأثير التغير فى الإنفاق على الدخل. أما المعجل فيبين تأثير التغير فى الدخل على الإنفاق الاستثمارى.

ومن المعلوم كما سبق القول أن الاستثمار يتحدد بعوامل كثيرة سبق ذكرها كالنمو السكاني والتقدم الفني وتوقعات المستثمرين لعائد رأس المال والدخل القومي وغيرها. وأغلب هذه المؤثرات مستقلة عن الدخل القومي، لذا يسمى الاستثمار الناتج عنها بالاستثمار التلقائي. وبصفة عامة فإن الاستثمار لا يتأثر بالدخل إلا في حالات معينة عندما يزداد الدخل فيزداد الطلب الاستهلاكي بالتالي مما يستدعي زيادة في حجم الاستثمار.

ونتخلص فكرة المعجل أو المسرع في أن الاستثمار يتناسب مع حجم التغير في الدخل أو الاستهلاك. وأن زيادة الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليها زيادة أكبر منها بكثير في الاستثمار. ونقص الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليه نقص أكبر منه بكثير في الاستثمار. فالمعجل إذاً يشير إلى النسبة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل أو الطلب الاستهلاكي. وتعرف هذه النسبة بمعامل المعجل أو معامل رأس المال للإنتاج أو معامل رأس المال.

$$\text{وتحسب من المعادلة م} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الصافي}}{\text{قيمة الزيادة في الإنتاج}} = \frac{\text{ث}}{\text{ل}}$$

ومن هذه المعادلة فإن ث = م ل أى أنه بمعرفة الإنتاج الإضافي المطلوب فإنه باستخدام معامل رأس المال يمكن الوصول إلى مقدار الاستثمار اللازم.

هذا وتعتمد قيمة المعجل على طول الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار. وذلك لأن المشروعات الإنتاجية تحتاج لفترة زمنية تطول وتقصّر تبعاً لاعتبارات عديدة (تسمى الفترة الزمنية اللازمة لإقامة المشروعات بفترة

الاستثمار أو التفريخ). فكلما طالت الفترة الزمنية المأخوذة فى الاعتبار لحساب المعجل كلما قلت قيمة معاملته، والعكس بالعكس.

هذا واسم المعجل مشتق من أن التغير على السلع النهائية يستدعى التعجيل بتغيرات أكبر منها بكثير فى الطلب على السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج هذه المنتجات النهائية.

ومن ملاحظ أن المعجل يقتصر على قياس أثر التغير فى الدخل أو الطلب الاستهلاكى على الاستثمار التبعى فقط، وليس له صلة بالاستثمار التلقائى الذى يعتمد على عوامل أخرى.

وببين الجدول رقم (٦) مثلاً رقمياً توضيحياً لكيفية عمل المعجل وأثره. بفرض فترات زمنية متتالية ز، ز + ١، ز + ٢ وهكذا، وأن مستويات الإنتاج المختلفة فى هذه الفترات هى المبينة بالعمود الثانى من الجدول مقابل هذه الفترات. وبفرض ثبات نسبة رأس المال للإنتاج عند مقدار (٣) فإنه يمكن معرفة مقدار الاستثمار الصافى المطلوب بضرب الزيادة فى الناتج فى كل فترة فى معامل رأس المال للإنتاج. فإذا فرض أن هناك استثماراً إحصائياً مطلوباً أيضاً للمعدات الرأسمالية المستهلكة نسبته ١٠% من رأس المال القائم فى أول فترة زمنية وافترضنا - للتبسيط - ثبات هذه النسبة. فإنه من الممكن جمع هذا الاستثمار الإحصائى إلى الاستثمار الصافى (الجديد) معرفة إجمالى الاستثمار المطلوب فى كل فترة من هذه الفترات.

وحيث يبين عمود الإنتاج أن الإنتاج المطلوب كما يزيد فإنه قد ينقص فإن ذلك ينعكس على الاستثمار الصافى الجديد المطلوب ومن ثم على إجمالى الاستثمار كما هو موضح بالجدول. وقد افترض أيضاً بيان كل الاحتمالات الممكنة أن الفترة الزمنية ز + ١ لا يختلف فيها الإنتاج المطلوب عن الفترة الزمنية السابقة ز. حتى يتبين أن ذلك لا يتطلب استثماراً إضافياً

لذا فإن مبدأ المعجل لا يعمل فى هذه الحالة. إذ يقتصر عمله على التغير فى حجم الاستثمار الناشئ عن تغيير فى حجم الإنتاج المطلوب.

ومن الواضح أن التغير فى مقدار الاستثمار الصافى المطلوب تكون أكبر بكثير من التغير المطلوب فى الإنتاج لما ينطوى عليه مبدأ المعجل من تضعيف.

جدول (٦) أثر المعجل

الفترة الزمنية	الإنتاج	رأس المال المطلوب	الاستثمار الإحلالى	الاستثمار الصافى	إجمالى الاستثمار
ز	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠	—	٣٠٠
١+ز	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠	—	٣٠٠
٢+ز	١١٠٠	٣٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٣+ز	١٢٥٠	٣٧٥٠	٣٠٠	٤٥٠	٧٥٠
٤+ز	١٣٥٠	٤٠٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٥+ز	١٤٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠
٦+ز	١٣٥٠	٤٠٥٠	٣٠٠	١٥٠ -	١٥٠
٧+ز	١٢٥٠	٣٧٥٠	٣٠٠	٣٠٠ -	—
٨+ز	١٢٠٠	٣٦٠٠	٣٠٠	١٥٠ -	١٥٠

هذا وقد وجهت لهذا المبدأ انتقادات كثيرة لعل من أهمها قيامه على افتراض عدم وجود طاقات عاطلة غير مستغلة فى الإنتاج إذ فى هذه الحالة لا يتطلب الأمر مواجهة الطلب الإضافى باستثمار جديد، بل يقتصر الأمر على تشغيل هذه الطاقات العاطلة.

كذلك فإنه يفترض ثبات العلاقة بين رأس المال والعمل فى الإنتاج وعدم الإحلال بين رأس المال والعمل، وهو افتراض غير واقعى لإمكان حدوث هذا الإحلال. وبإدخال ذلك الأمر فى الاعتبار فإن الطلب على السلع الإنتاجية لن يكون بالصورة المبسطة التى بينها المعجل.

كذلك فإن المنظمين لن يزدوا من استثماراتهم إلا إذا تأكد لهم استمرار الزيادة فى الطلب وأنها ليست مؤقتة، إذ أنهم فى الحالة الأخيرة يواجهون الزيادة فى الطلب إما من المخزون السلعى لديهم أو بتشغيل الطاقات العاطلة أو بزيادة ساعات العمل أو تكرار وريدياته، وما إلى ذلك من إجراءات لا تحتاج إلى استثمارات جديدة.

كما أن المنظمين قد لا يجدوا التمويل اللازم للقيام بالاستثمار الجديد أو قد يواجهوا بارتفاع أسعار السلع الإنتاجية كما قد يجدوا أن الاستثمار الجديد غير محقق للأرباح التى يرغبون فيها مما يجعلهم يحجمون عن الاستثمار أو يقللوا منه عن الحد الذى يقرره المعجل.

لذا فإن مبدأ المعجل لا يجد له أرضية من الواقع، ولا يفيد فى تحديد حجم الاستثمار أو مدى علاقته الكمية بالتغير فى الدخل.

المضاعف والمعجل:

يؤدى المضاعف فى صورته السابقة إلى زيادة الدخل القومى بدرجة أكبر مما حدث من زيادة فى الإنفاق الاستثمارى، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكى، وتسبب زيادة الدخل هذه زيادة الاستثمار بمعامل المعجل، وهى زيادة مضاعفة، تؤدى إلى أن يبدأ هذا الإنفاق الاستثمارى الجديد عمله من جديد فى توليد دخل إضافى جديد، وهكذا.

فكأن المضاعف والمعجل معا يسببان زيادة فى الإنفاق الاستثمارى ومن ثم الإنفاق الاستهلاكى وبالتالي زيادة فى الدخل والتوظيف يليها دورة جديدة أخرى من زيادة الاستثمار ومن ثم الاستهلاك فالدخل والتوظيف وهكذا حتى يتحقق التوظيف الكامل لطاقة موارد الاقتصاد، وبالتالي يتمتع الزيادة الحقيقية فى أى من الاستثمار والاستهلاك والدخل. ويعمل المعجل على تلافى أثر زيادة الميل الحدى للاختار على المضاعف.

وقد أوضح الاقتصاديون بعد كينز أن المضاعف والمعجل معا يكونان المضاعف المزدوج أو المركب وهما العاملان الأساسيان في تحليل الدخل والتوظيف وفي تفسير الدورة الاقتصادية، وقد بنى هيكس كلا من نظريته في النمو المتوازن ونظريته في الدورة الاقتصادية على المعجل. ولمعرفة أثر المضاعف المزدوج فإنه يتعين قسمة الزيادة النهائية في الدخل على الزيادة الأولية في الإنفاق.

وكما سبق فإن توقف عمل المضاعف المزدوج يحدث عند حد التوظيف الكامل. وقد قال هيكس بأن هذا الحد يرتبط بالتوظيف الكامل لقوة العمل والموارد الطبيعية. ويقول هارود بأنه هو التوظيف الكامل للموارد الطبيعية، أما هانس فيراه التوظيف الكامل لقوة العمل ورأس المال. فإذا تحقق التوظيف الكامل يقل معدل زيادة الإنتاج وبلى انخفاضه انخفاضاً في الاستثمار يستتبعه اتجاهها نحو الانكماش، ولا يمكن الخروج منه إلا بزيادة الاستثمار التلقائي ليولد حركة توسعية جديدة كما سبق.

خامساً: الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي والمضاعف: يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق الكلي في المجتمع، وينقسم إلى قسمين هما الإنفاق الحكومي، والإنفاق الحكومي الاستثماري. ولهذا الإنفاق دوره الهام في تحقيق التوازن الاقتصادي. هذا ويتأثر الإنفاق الحكومي بطبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية، ومدى هذا التدخل وأساليبه، كما أنه يتأثر باعتبارات سياسية واجتماعية وغيرها.

كما أن الدولة بما تفرضه من ضرائب أو تقدمه من إعانات وغيرها من المدفوعات التحويلية تباشر التأثير في النشاط الاقتصادي.

هذا وتباشر الدولة دورها عادة في تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال السياسات النقدية والمالية وغيرها التي يمكنها مباشرتها والتأثير بها في النشاط الاقتصادي.

ولكى ندرس دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن، فإنه من المفيد التعرف أولاً على بعض الجوانب الهامة في ميزانية الدولة في جانبي الإيرادات والإنفاق وأثرها على النشاط الاقتصادي.

هذا وتشتمل الميزانية العامة للدولة على ثلاثة مكونات أساسية:

١- الضرائب: وهي تمثل جانب الإيرادات الذي لا يقابله حصول دافعيها على مقابل أو عائد مادي مباشر.

٢- الإنفاق الحكومي: وهو يمثل المدفوعات الحكومية لشراء السلع والخدمات المختلفة.

٣- المدفوعات التحويلية: وهي المدفوعات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمشروعات بدون مقابل أو عائد مادي كتعويضات البطالة والتأمينات وغيرها.

هذا وللإنفاق الحكومي دور مباشر في التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، أما دور الضرائب والمدفوعات الحكومية فإنه غير مباشر.

وسندرس فيما يلي أثر هذه الجوانب على توازن الدخل والتوظيف، وسيتم في مكان آخر من هذه الدراسة، دراسة السياسات المالية والنقدية والآثار المترتبة عليهما على الاقتصاد في حالات مختلفة.

هذا ويتطلب التعرف على أثر هذه الجوانب المختلفة على التوازن، التعرف أولاً على المضاعفات المختلفة المرتبطة بها، فهناك مضاعف المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وهناك مضاعف المدفوعات

التحويلية، ومضاعف الضرائب، ثم مضاعف الميزانية المتوازنة أو ما يعرف بمضاعف الوحدة.

١- أما مضاعف المشتريات الحكومية فإنه يوضح مقدار التغير في الطلب الكلي المترتب على إنفاق وحدة نقدية واحدة من الإنفاق الحكومي على مشترياتها من السلع والخدمات. وهو يماثل مضاعف الاستثمار (المضاعف البسيط، سالف الذكر. حيث يبين علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والدخل،

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للادخار}}$$

$$\text{م ك} = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} = \frac{1}{\text{م ح خ}}$$

٢- مضاعف المدفوعات التحويلية: أصغر من مضاعف المشتريات الحكومية بمقدار الواحد الصحيح.

$$\text{م ت} = \text{م ك} - 1 = \frac{1}{1 - \text{م ح س}} - \frac{1}{1 - \text{م ح س}^{-1}} = \frac{\text{م ح س}^{-1}}{1 - \text{م ح س}^{-1}} = \frac{\text{م ح س}}{1 - \text{م ح س}^{-1}}$$

$$= \frac{\text{الميل الحدى للاستهلاك}}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

أى أن المشتريات الحكومية أكبر أثراً على الدخل من المدفوعات التحويلية. وذلك لأن مشتريات الحكومة تمثل إضافة مباشرة للدخل تليها سلسلة من الإنفاق وتكوين الدخل. أما المدفوعات التحويلية فيتسلمها أربابها ثم

ينفقون منها على احتياجاتهم الاستهلاكية فلا يدخل ما تسلموه أولاً فى دائرة الإضافات إلى الدخل بل يدخل منها ما دفعوه هم فقط. فبذلك يقل أثر المدفوعات التحويلية عن المشتريات الحكومية فى تكوين الدخل بمقدار الإنفاق الأولى.

٣- مضاعف الضرائب يساوى مضاعف المدفوعات التحويلية إلا أنه يختلف عنه فى الإشارة. فالمدفعات التحويلية تزيد من الدخل، فى الوقت الذى تنقص فيه الضرائب الدخل.

$$\text{مضاعف الضرائب م ص} = \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح س}^{-1}} - \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح خ}} = \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح س}^{-1}} - \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح خ}}$$

٤- مضاعف الميزانية المتوازنة: يساوى هذا المضاعف مجموع مضاعف المشتريات الحكومية ومضاعف الضرائب، ولذا فهو يساوى الواحد الصحيح، وذلك بفرض تساوى الميل الحدى للاستهلاك (وبالتالى الميل الحدى للادخار) لكل أفراد المجتمع، أما إن اختلف الميل بين الأفراد فإن مضاعف الميزانية سيختلف عن الواحد الصحيح.

$$\text{م م} = \text{م ت} + \text{م ص}$$

$$1 = \frac{\text{م ح س}^{-1}}{\text{م ح س}^{-1}} = \left(\frac{\text{م ح س}}{\text{م ح س}^{-1}} - 1 \right) + \frac{1}{\text{م ح س}^{-1}} =$$

الإنفاق الحكومى والضرائب وتوازن الدخل:

مما سبق يتضح أن مشتريات الحكومة ومدفوعات التحويلية ذات أثر موجب على الدخل حيث تزيد منه بفعل المضاعف الخاص بكل منهما، وإن

كانا معا يمثلان الإنفاق الحكومي، إلا أنه لاختلاف أثرهما فقد مُيزا. أما الضرائب فإنها تمثل تسربا من الدخل يقلل من تياره في الاقتصاد. وتعمل الحكومة .. خلال الإنفاق والضرائب في التأثير في النشاط الاقتصادي تبعاً لظروف الاقتصاد كما سيأتى في السياسات المالية.

وفيما يلي نوضح أثر الإنفاق الحكومي بقسميه المشتريات والمدفوعات التحويلية والضرائب على الدخل مستعينين بالتصوير البياني لهذا الأثر كما هو مبين بالشكل البياني رقم (١٠).

ويشمل هذا الشكل على قسمين لتوضيح الأثر التوازني للإنفاق الحكومي والضرائب باستخدام دالتي الاستهلاك والاستثمار في القسم (١). وباستخدام دالتي الادخار والاستثمار في القسم (٢).

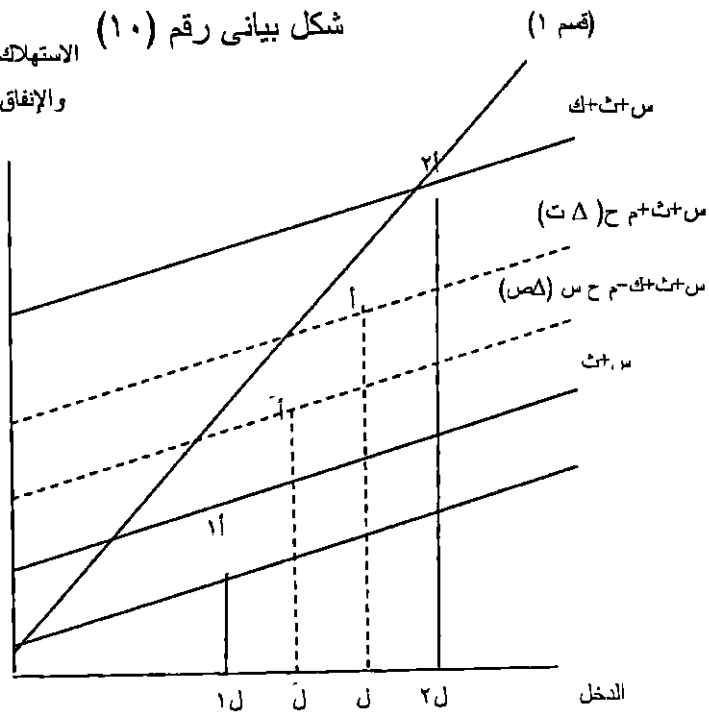
ففي القسم ١- يتحدد التوازن في الاقتصاد (في حالة عدم إنفاق الحكومة) بين الاستثمار والاستهلاك من جهة (الطلب الكلي) مع العرض الكلي عند النقطة ١ ويكون الدخل التوازني في هذه الحالة ل ١ .

وإذا ما أنفقت الحكومة على مشترياتها بحيث أصبحت دالة الطلب الكلي س + ث + ك ، فإن نقطة التوازن ستكون هي ٢ ، والدخل التوازني ل ٢ .

وفي حالة وجود الضرائب فإنها ستقلل من الطلب الكلي عن المستوى السابق (س + ث + ك) بمقدار الضرائب حيث يصبح [س + ث + ك - م ح س (Δ ص)] ، وتصبح نقطة التوازن أ والدخل التوازني ل ٢ .

ومن الواضح أن زيادة الطلب الكلي بفعل المشتريات الحكومية يكون أكبر من مقدار هذه المشتريات بفعل مضاعف المشتريات الحكومية الذي يماثل في أثره أثر مضاعف الاستثمار. أما أثر مضاعف الضرائب فيكون أقل نسبياً وفي الاتجاه المعاكس حيث لو حصلت الحكومة على ضرائب تماثل

شكل بياني رقم (١٠) الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي



الاستثمار والاخبار
والإنفاق الحكومي

قيمة ما أنفقته على مشترياتها فإن محصلة الإنفاق على المشتريات - الضرائب ستكون بزيادة الطلب الكلى عما كان عليه بدون إنفاق حكومى وضرائب. لذا فإن توازن الطلب الكلى (مع الإنفاق والضرائب) مع العرض والطلب سيكون عند النقطة أ⁻ المذكورة وهى أعلى من نقطة التوازن الأولى أ⁻ وسيكون الدخل التوازنى أ⁻ أعلى من الدخل التوازنى الأول أ^١ .

وبيتين ذلك بدرجة أوضح فى القسم ٢ من الشكل، حيث يوضح الشكل توازن الدخل فى الحالات الثلاث أى بدون إنفاق أو ضرائب، وبالإنفاق وبدون ضرائب، وبالإنفاق مع الضرائب، حيث يشتمل الشكل على دالتى الادخار (خ) والاستثمار (ث) اللتين بتوازنهما يتوازن الاقتصاد، ويتحدد الدخل التوازنى عند نقطة التقائهما. فيحدد الدخل التوازنى فى الحالة الأولى عند النقطة أ^١ والدخل ل^١ . حيث عند هذه النقطة تتساوى دالة الاستثمار وهى تمثل الإنفاق أو الحقن فى تيار الدخل مع دالة الادخار التى تمثل التسرب من تيار الدخل فى هذه الحالة.

ووجود الإنفاق الحكومى (أو زيادته) يترتب عليه ارتفاع دالة الإنفاق إلى ث + ك وهى تتقابل مع دالة التسرب (الادخار) عند أ^٢ محددة للدخل التوازنى ل^٢ . وحين تفرض الضرائب (أو تزيد) ترتفع دالة التسرب إلى الوضع الجديد (خ + ص) وتتقابل مع دالة الإنفاق (ث + ك) عند النقطة أ⁻ ويصبح الدخل ل⁻ .

ومن الواضح أن التسرب لا يزداد بفرض الضرائب بنفس قيمة الضرائب بل بحاصل ضرب الضرائب المفروضة (أو الإضافية) $\times$ الميل الحدى للاستهلاك لذا فإن دالة التسرب لا تزيد (أى ترتفع) بنفس مقدار الزيادة فى دالة الإنفاق نتيجة للإنفاق الحكومى على المشتريات الذى يساوى مقدار الضرائب، ولهذا فإن أثر الإنفاق الحكومى والضرائب متساويان فى

المقدار يكون بزيادة الدخل، وإن كان بدرجة أقل مما يحدثه الإنفاق الحكومي وحده، إلا أنه يكون في مستوى أعلى منه قبل إدخال الإنفاق والضرائب فسي نموذج التوازن.

أما أثر المدفوعات التحويلية فيبينه الشكل (١٠) في القسم (١) منه أيضا. فإذا كانت نقطة التوازن بين الطلب الكلي (س+ث) والعرض الكلي هي أ، فإنه في حالة المدفوعات التحويلية يتحدد وضع التوازن بين دالة الطلب الكلي الجديد [س+ث+م ح س (Δ ت)] ودالة العرض الكلي عند أ ويكون دخل التوازن ل، ومن الواضح أن المدفوعات التحويلية التي بنفس مقدار المشتريات الحكومية تحدث زيادة في الإنفاق وفي الدخل التالي أقل مما تحدثه المشتريات الحكومية. حيث نقطة التوازن الجديدة أ عند مستوى أقل من نقطة التوازن الخاصة بدالة الطلب الكلي.

(س+ث+ك). كما أن الدخل التوازني في هذه الحالة ل يقل عن الدخل التوازني في حالة المشتريات الحكومية وهو ل٢ .

الميزانية وتوازن الدخل:

تمثل ميزانية الدولة الصورة العامة لإيرادات ونفقات الحكومة، وهي إما أن تكون متوازنة وإما أن تكون غير متوازنة. وعدم التوازن هذا قد يكون في صورة فائض في الميزانية بزيادة الإيرادات على النفقات، أي تزيد الضرائب في هذه الحالة على الإنفاق مما يقلل من تيار الدخل الكلي فيتجه النشاط الاقتصادي نحو الانخفاض، مما يحدث الانكماش. أما ظهور العجز في الميزانية (وهو الصورة الثانية من عدم التوازن) فإنه يشير إلى الحالة التي تزيد فيها النفقات الحكومية على الإيرادات مما يمثل حقناً لتيار الدخل فيتجه النشاط الاقتصادي نحو التوسع وإحداث الرواج، وذلك بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها بدون تغيير.

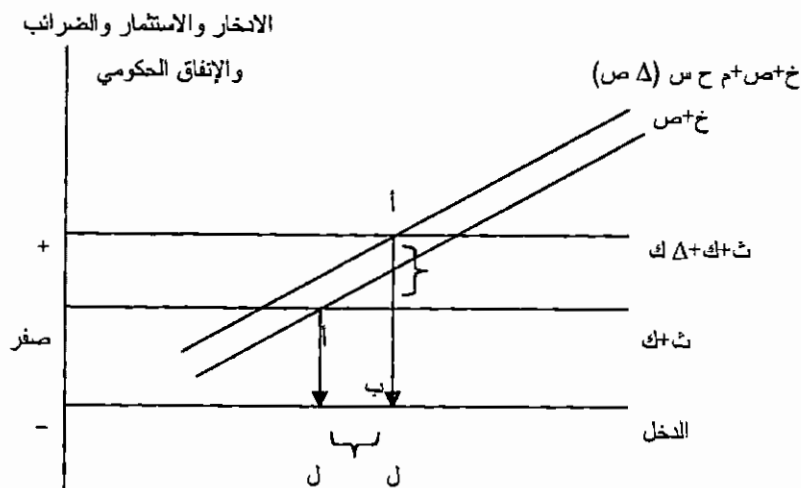
أما توازن جانبي الميزانية فيجعلها توصف في هذه الحالة بالميزانية المتوازنة. أما أثر الميزانية المتوازنة على الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة سالف الإشارة إليه يبين أن زيادة الميزانية المتوازنة من حجم ما إلى حجم أكبر منه مع استمرار توازن الميزانية يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس مقدار زيادة الميزانية، وذلك بالطبع بفرض تساوى الميل الحدى للاستهلاك (والميل الحدى للادخار) لدى جميع أفراد المجتمع. ويبين الشكل رقم (١١) ذلك.

فتوازن الدخل عند النقطة أ بتساوى الاستثمار + الإنفاق الحكومى مع الضريبة والادخار، يجعل الدخل التوازنى ل. أما زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار Δ ك يساوى الضريبة الإضافية Δ من تمويل هذا الإنفاق، فيؤدي إلى زيادة الدخل إلى ل' بمقدار ل' ل' وهو يساوى مقدار الإضافة إلى أى من الضرائب Δ ص أو من الإنفاق الحكومى Δ ك. حيث تتقابل دالة الإضافة إلى تيار الدخل (ث + ك + Δ ك) مع دالة التسرب خ + ص + م ح س (Δ ص) عند النقطة أ لتحديد الدخل التوازنى المذكور ل'.

هذا وقد قام التحليل هنا على افتراض تلقائية الضرائب والإنفاق الحكومى أى أنهما مستقلان عن الدخل. أما حين يتبع أحدهما الدخل فإن النتائج ستتغير عما تم التوصل إليه.

ومن المعروف أن الضرائب التصاعدية ترتبط بتغيرات الدخل، لذا فإن ما سبق لا ينطبق عليها. إذ أن وجود الضرائب التصاعدية (والتي تختلف معدلاتها باختلاف شرائح الدخل)، يجعل المتحصلات الضريبية تختلف باختلاف ظروف الاقتصاد بين توسع وانكماش، فتزداد الحصيلة في حالات الراج وتقل في حالات الكساد.

ولذا فإن مضاعف الاستثمار في هذه الحالة سيختلف عن مضاعف الاستثمار في ظروف عدم وجود الضريبة التصاعدية.



شكل بياني رقم (١١)
مضاعف الميزانية المتوازنة

$$\frac{\text{الميل الحدى للاستثمار} + \text{الميل الحدى للضريبة}}{1} = \text{المضاعف (م)}$$

$$\frac{\text{الميل الحدى للاستثمار}}{\text{الميل الحدى للضريبة}} = \text{م}$$

حيث يقل عنه لإضافة الميل الحدى للضريبة إلى المقام

$$\left(\frac{\text{مقدار التغير في الضريبة}}{\Delta \text{ ص}} \right) = \frac{\text{مقدار التغير في الدخل}}{\Delta \text{ د}}$$

ويؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة التغيير في الدخل في حالات التقلب مما يعد معه الضرائب التصاعدية أحد عوامل الاستقرار الذاتي في الاقتصاد.

سادساً: الإنفاق الخارجي

يشير الإنفاق الخارجي إلى صافي التعامل مع العالم الخارجي، ويحسب من المعادلة الآتية:

صافي التعامل مع العالم الخارجي = الصادرات - الواردات + عوائد عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل.

ويشير هذا الصافي إن كان موجباً إلى عائد الدولة من التعامل الخارجي وهو يضاف إلى الإنفاق الاستثماري الداخلي (بقسميه الخاص والحكومي) ليكون إجمالي الإنفاق الاستثماري. فإذا كان هذا الصافي موجباً، فإنه يزيد من الإنفاق الكلي للمجتمع والدخل القومي والعمالة بالتالي. إما إن كان سالباً فإنه يقلل من الإنفاق الكلي والدخل القومي والعمالة. ولا يعني هذا أن الاستيراد ضار بالاقتصاد، إذ أنه يعمل على الإفادة من إنتاج خارجي لا يتوفر بالداخل أو أنه لا يمكن توفيره بالداخل إلا بتكلفة عالية مما لو تم استيراده. كما أنه قد يسهم في الحد من التضخم بالداخل وعلاج الفائض المستمر في ميزان المدفوعات. ولا يعد الحد من الواردات أمراً مطلوباً إلا حين يواجه الاقتصاد بالكساد أو عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن:

(أ) مقدمة:

اعتبر كينز أن اقتصاد الدولة مغلق ليس له تعامل مع العالم الخارجى وهو افتراض غير واقعى حيث تتعامل مختلف دول العالم مع بعضها البعض فى سلع وخدمات عديدة. فكل دولة إذاً علاقات خارجية فى اتجاهين أحدهما يمثل صادرات الدولة إلى الخارج وآخر يمثل وارداتها منه، وتعد الصادرات مصدراً لزيادة الدخل المتحقق من الإنتاج الوطنى، إلا أن الدولة المصدرة لا تستطيع التحكم فى العوامل المسؤولة عن طلب العالم الخارجى على منتجاتها وذلك فى الأجل القصير أما فى الأجل الطويل فيمكنها التأثير فى صادراتها إلى الخارج. وتتمثل العوامل المحددة للطلب الخارجى على المنتجات الوطنية للدولة فى مستويات دخول المستهلكين فى الدول الأخرى المستوردة لهذه المنتجات الوطنية وأذواقهم، فضلاً عن أسعار السلع المنافسة والبديلة فى الأسواق الأخرى والسياسات المالية السائدة فى هذه الدول، والظروف الاقتصادية الدولية، علاوة على الطلب المحلى على السلع المصدرة.

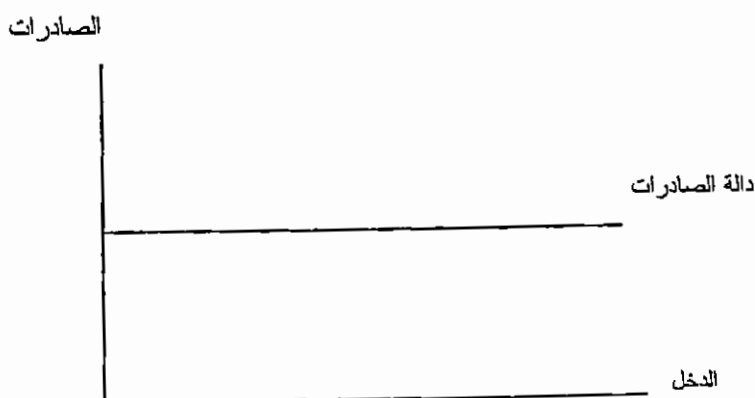
وتعمل زيادة الصادرات على زيادة الدخل الوطنى لأنها تمثل إضافة إلى الطلب الكلى تؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلى مما يشجع على زيادة الاستثمار لمقابلة الطلب، وهكذا فى حلقات متتالية بفعل المضاعف يتم فى نهايتها تحقيق زيادة كبيرة فى الدخل والنواتج القومى للدولة. ويؤدى انخفاض الصادرات إلى حدوث العكس من ذلك.

أما الواردات فإنها تمثل تسرباً من الدخل القومى ينفق على المنتجات الأجنبية مما يؤدى إلى نقص الإنفاق الداخلى والآثار الناجمة عنه بفعل المضاعف التى تقلل من الطلب ومن ثم الدخل فالاستثمار، وهكذا فى عدة حلقات متتابعة تقلل من الدخل والنواتج القومى للدولة. وتتلخص العوامل

المحددة للواردات من الخارج فى الدخل القومى للدولة وهو أهم العوامل، إضافة إلى عدد السكان وأذواقهم وأسعار السلع المحلية والبديلة والسياسات المالية للدولة والظروف الاقتصادية الدولية.

(ب) دالة الصادرات:

تعتبر دالة الصادرات عن العلاقة بين الصادرات كعامل تابع والدخل القومى كعامل مستقل. $ص = د (ل)$. وقد اعتبر كينز أن هذه الدالة ثابتة تمثل خطأً مستقيماً موازياً للمحور الأفقى لعدم تأثرها بالدخل القومى للدولة وذلك فى الأجل القصير. ويبين الرسم البيانى ذلك:



شكل بيانى رقم (١٢)

دالة الصادرات

ويحدث تغير الصادرات فى حالة حدوث ذلك بانتقال منحنى الصادرات إلى أعلى وإلى أسفل موقعه الحالى تبعاً لزيادة الصادرات أو نقصها دون أثر يذكر للدخل فى ذلك. وهو يعنى أن معامل مرونة الصادرات الداخلية يساوى صفراً لعدم مرونة الصادرات للتغير فى الدخل التى تحسب من المعادلة التالية:

$$\text{مرونة الصادرات الداخلية} = \frac{\text{د ص}}{\text{ص}} \div \frac{\text{د ل}}{\text{ل}} = \text{صفر}$$

$$\text{م ص} = \frac{\text{د ص}}{\text{د ل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ص}} = \text{صفر}$$

حيث ص الصادرات، ل الدخل.

(ج) دالة الواردات:

تمثل الواردات المشتريات من السلع والخدمات المنتجة من قبل الدولة الأخرى. وهي تتأثر بعوامل عديدة كما سبق، إلا أن أهم هذه العوامل هو الدخل القومي.

وتعرف العلاقة بين الواردات والدخل بدالة الاستيراد، حيث تمثل الواردات العامل التابع أما الدخل فهو العامل المستقل.

$$\text{و} = \text{د (ل)}$$

والعلاقة بين الواردات والدخل القومي علاقة طردية حيث يسير التغير فيهما في اتجاه واحد إذ تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الواردات أي الطلب على السلع الأجنبية.

ونقاس هذه العلاقة عادة بمقياسين هما الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد.

أما الميل المتوسط للاستيراد فيمثل خارج قسمة الواردات على الدخل القومي $\frac{\text{د}}{\text{ل}}$.

وأما الميل الحدي للاستيراد فيشير إلى نسبة التغير في الواردات إلى نسبة التغير في الدخل.

$$\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}}$$

ويؤثر الميل الحدى للاستيراد على الميزان التجارى للدولة مع العالم الخارجى حيث يؤدى ارتفاع الميل للاستيراد إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية وإنفاق المزيد من الدخل القومى فى الخارج. وقد يؤدى ذلك إلى حدوث عجز فى ميزان التجارة الخارجية لصالح الدول الأجنبية. لذا يمثل ذلك الطلب على الواردات تسرباً من الدخل القومى ويؤدى إلى إضعاف أثر المضاعف السابق الإشارة إليه على الناتج القومى.

هذا وتقاس مرونة الاستيراد الدخلية التى تعبر عن مدى حساسية الطلب على السلع الأجنبية للتغير فى الدخل من المعادلة:

$$\text{مرونة الاستيراد الدخلية} = \frac{\text{دو}}{\text{دل}} \div \frac{\text{دو}}{\text{و}} = \frac{\text{دو}}{\text{و}} \times \frac{\text{و}}{\text{دل}} = \text{م م}$$

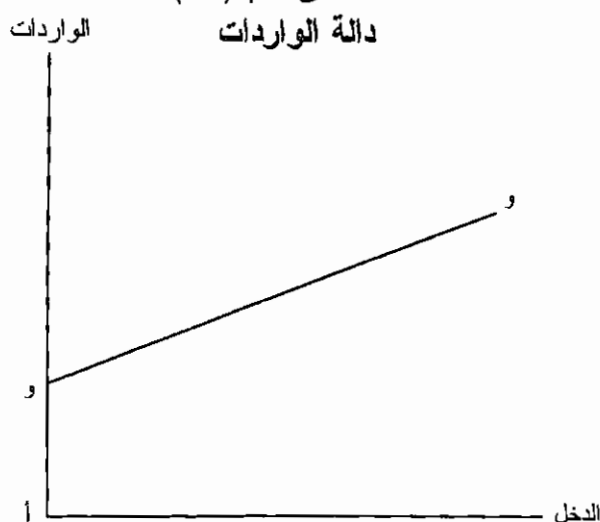
ومن الممكن الوصول إلى هذه المرونة أيضاً بقسمة الميل الحدى للاستيراد على الميل المتوسط على النحو التالى:

$$\text{م و} = \frac{\text{دو}}{\text{و}} \div \frac{\text{دو}}{\text{دل}}$$

هذا وتمثل العلاقة الدالية بين الواردات والدخل القومى بيانياً كما يلى:

شكل بياني رقم (١٢)

دالة الواردات



يتضح من هذا الرسم أن حجم الواردات يتناسب طردياً مع حجم الدخل القومي فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه إلا أن هناك جزءاً من الواردات تمثله المسافة أو على المحور الرأسي يتم لو كان الدخل القومي صفراً لحاجة الاقتصاد الداخلي القومي إليه كواردات السلع الغذائية الضرورية والموارد الأولية اللازمة للصناعة والزراعة.

وبالطبع فإن الميزانية التجارية محصلة لكل من الصادرات والواردات حيث تؤدي زيادة الصادرات على الواردات إلى ظهور فائض في الميزان أما نقص الصادرات عن الواردات فيؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية. لذا فإن زيادة الدخل القومي التي يصحبها زيادة في الطلب على المنتجات الأجنبية (تظهر في صورة زيادة الميل الحدي للاستيراد) قد لا تؤدي إلى عجز ميزان التجارة إذا ما صاحبها زيادة في الصادرات الوطنية. فإذا لم تؤدي زيادة الصادرات إلى مواجهة الزيادة في الواردات ونشأ عن ذلك عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة فإن هذا العجز يجري تغطيته من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب وغيرها.

أي أن زيادة الدخل القومي بأثرها المباشر في زيادة الواردات قد تعمل على حدوث عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة، وهو ما يمكن صياغته في صورة علاقة عكسية بين الدخل القومي وميزان التجارة الخارجية حيث تؤدي زيادة الدخل إلى عجز في الميزانية. أما نقص الدخل فيترتب عليه فائض في الميزان (لانتفاض الواردات ولأن الانتفاض الحادث في الدخل يصحبه خفصاً في أسعار المنتجات المحلية مما يزيد من إمكانية تصديرها للخارج).

(د) أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على المضاعف:

تؤدي الصادرات كما سبق القول إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم يكون لها أثر توسعي وإضافته إلى هذا الدخل وقد تبين أن ذلك يشبه أثر الاستثمار على الاقتصاد. كما أن الواردات تقلل من الدخل القومي لأن تتطلب سحب جانب من الدخل القومي من دائرة الطلب الداخلي وتوجيهه إلى الطلب الخارجي على السلع الأجنبية وأن أثرها في ذلك يشبه أثر الادخار لأنها تمثل قيداً على الإنفاق الخاص فتقلل من حجمه وبالتالي من أثره بفعل المضاعف على الدخل.

لذا وحتى يمكن التوصل على الأثر الفعلي والحقيقي للمضاعف في حالة اقتصاد مفتوح له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي يتعين تعديل صيغة معادلة المضاعف البسيط السالف الإشارة إليه والذي يمثل الاقتصاد المغلق الذي ليس له علاقات اقتصادية لتصبح على النحو التالي:

$$\frac{1}{\text{المضاعف م ج}} = \frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار}}{1}$$

(ويسمى في هذه الحالة بمضاعف التجارة الخارجية).

$$\frac{\text{د ل}}{\text{د خ} + \text{د و}} = \frac{\text{د خ}}{\text{د و} + \text{د ل}} = \text{م ج}$$

حيث توضح هذه المعادلة نقص حجم المضاعف بقدر الميل الحدي للاستيراد فكلما زاد الأخير نقص حجم المضاعف وضعف بالتالي أثره على كل من الدخل والنشاط الاقتصادي الداخلي.

توازن الاقتصاد القومي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية:
سبق القول بأن توازن الاقتصاد القومي في حالة الاقتصاد المغلق
تحدد كالتالي:

الطلب الكلي = العرض الكلي.

$$(1) \quad \text{ط} = \text{ع}$$

أو من خلال تساوى الادخار فى الاستثمار:

$$(2) \quad \text{خ} = \text{ث}$$

وفى هذه الحالة فإن الدخل التوازنى للاقتصاد المغلق يتحدد من المعادلة:

$$\text{ل} = \text{س} + \text{ث}$$

حيث ل تمثل الدخل

، س الإنفاق الاستهلاكي

، ث الإنفاق الاستثماري

أما في حالة الاقتصاد المفتوح الذي يتبادل السلع والخدمات مع دول العالم الأخرى فإن شرط التوازن في هذه الحالة يكون:

$$(3) \quad \text{إما ث} + \text{ص} = \text{خ} + \text{و}$$

$$(4) \quad \text{أو ث} + \text{ص} + \text{ح} = \text{خ} + \text{ض} + \text{و}$$

حيث ث الاستثمار

، ص الصادرات

، خ الادخار

، و الواردات

، ح الإنفاق الحكومي

، ض الضرائب

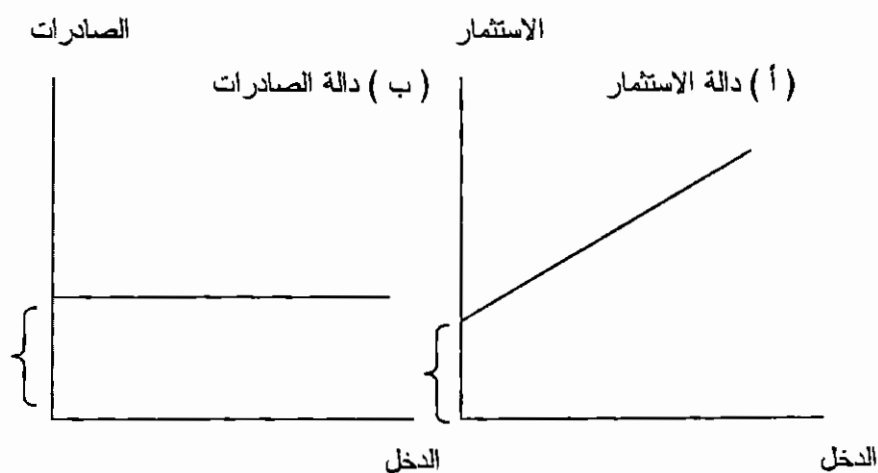
فتمثل المعادلة (3) شرط التوازن الاقتصادي القومي المفتوح ذو العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

أما المعادلة (4) فتمثل شرط التوازن لهذا الاقتصاد وإدخال الدور الحكومي في النموذج. وكلتا المعادلتان يفترض معهما ثبات كل من معدل التبادل الدولي مع الخارج وأسعار صرف العملة للدولة موضع الاعتبار لأن لكليهما أثر على التوازن المتحقق.

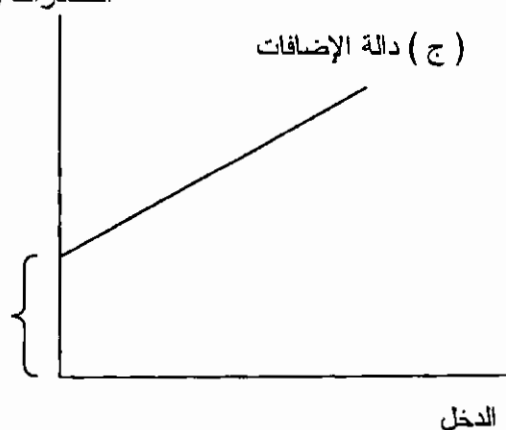
وبالنسبة للمعادلة (3) فإنها تشمل في جانبها الأيمن الإضافات إلى الدخل القومي، أما الجانب الأيسر فيشمل التسربات من الدخل القومي.

ومن الممكن التعبير عن التوازن وفقاً لهذا المعادلة بيانياً كما يلي:

حيث يمكن تمثيل ث + ص وهي الإضافات إلى الدخل القومي بجمع دالتي الاستثمار والصادرات جبرياً عند مستويات الدخل المختلفة على النحو التالي:



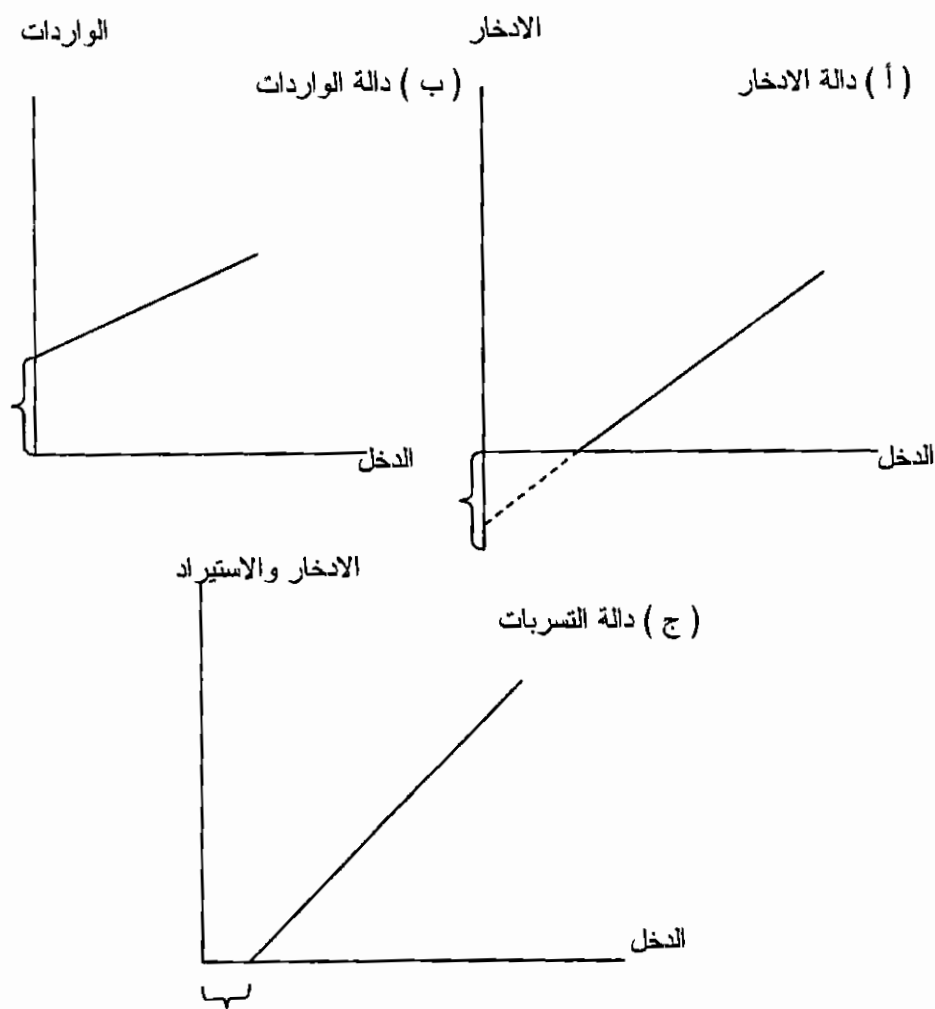
الصادرات والاستثمارات



شكل بياني رقم (١٣)

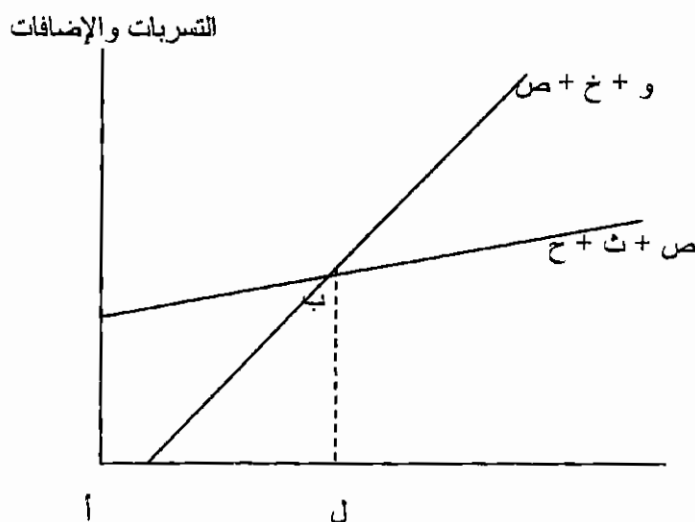
دالة الإضافات

أما دالة التسريبات وهي تشمل (خ + و) فيتم الحصول عليها بجمع دالتي الادخار والاستيراد عند كل مستوى من مستويات الدخل المختلفة كما يلي:



شكل بياني (١٤)
دالة التسريبات

أما توازن الاقتصاد فيتحقق بتساوي الإضافات مع التـسـرـبـات وفقاً للمعادلة (٣) ويتمثل بيانياً كالتالي:



شكل بياني رقم (١٥)

توازن الاقتصاد في ظل علاقات اقتصادية خارجية

فما دام شرط التوازن هو تساوي الإضافات مع التـسـرـبـات فإن التوازن يتحدد عند التقاء دالتي الإضافات والتـسـرـبـات عند النقطة (ب)، ويكون الدخل التوازني ممثلاً بالمسافة أ ل على المحور الأفقي.

وقبل نقطة التوازن فإن الإضافات تكون أكبر من التـسـرـبـات مما يعمل على زيادة الدخل القومي وما ينشأ عنه من زيادة التـسـرـبـات إلى أن تصل إلى نقطة التوازن ب. أما بعد هذه النقطة فإن الإضافات تكون أقل من التـسـرـبـات مما يقلل من حجم الدخل القومي ويتجه به إلى النقطة ب ويقل معه حجم التـسـرـبـات إلى أن يصل معاً إلى النقطة ب نقطة التوازن.

وباستخدام المعادلة (٤) وهي أكثر شمولاً لاحتوائها على القطاع الحكومي بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، فإن الشكل البياني التالي رقم (١٥) بقسميه ويوضح توازن الاقتصاد في هذه الحالة.

ويشمل القسم الأول من الشكل على كيفية توازن الاقتصاد ذو القطاعات الأربعة (العائلي والحكومي والأعمال والخارجي) باستخدام الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي) المكون من : س + ث + ح + (ص - و) والعرض الكلي (الناتج الكلي) الممثل بالخط ٤٥°.

وهو يبين توازن الدخل في حالة ثلاثة قطاعات (عائلي وأعمال وحكومي) حيث أن نقطة تقاطع الطلب الكلي (س + ث + ح) مع العرض الكلي هي أ والدخل المتحقق ل١. ثم إدخال صافي التعامل الخارجي (ص - و) على هذا الوضع التوازني، والصافي في هذه الحالة سالب لذا يمثل تسرباً من الدخل بمقدار الزيادة في الواردات على الصادرات. لذا ينخفض الدخل من ل١ إلى ل. بفعل مضاعف التجارة الخارجية سالف الذكر. ويبين القسم الثاني من هذا الشكل كيفية توازن الاقتصاد باستخدام دالتي الإضافات والتسربات. ويشمل الاقتصاد في هذه الحالة نفس القطاعات الأربعة المذكورة. لذا فإن الإضافات تشمل كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات، أما التسربات فتشمل كلا من الإدخال والضرائب والواردات، ويتساوي كل من إجمالي الإضافات مع إجمالي التسربات يتحدد الدخل التوازني.

ويكون الدخل التوازني في هذه الحالة مساوياً لـ:

$$ل = س + ح + ث + ص - و$$

حيث ل الدخل

س = الاستهلاك الخاص

س ح الإنفاق الحكومي (الاستهلاك العام)

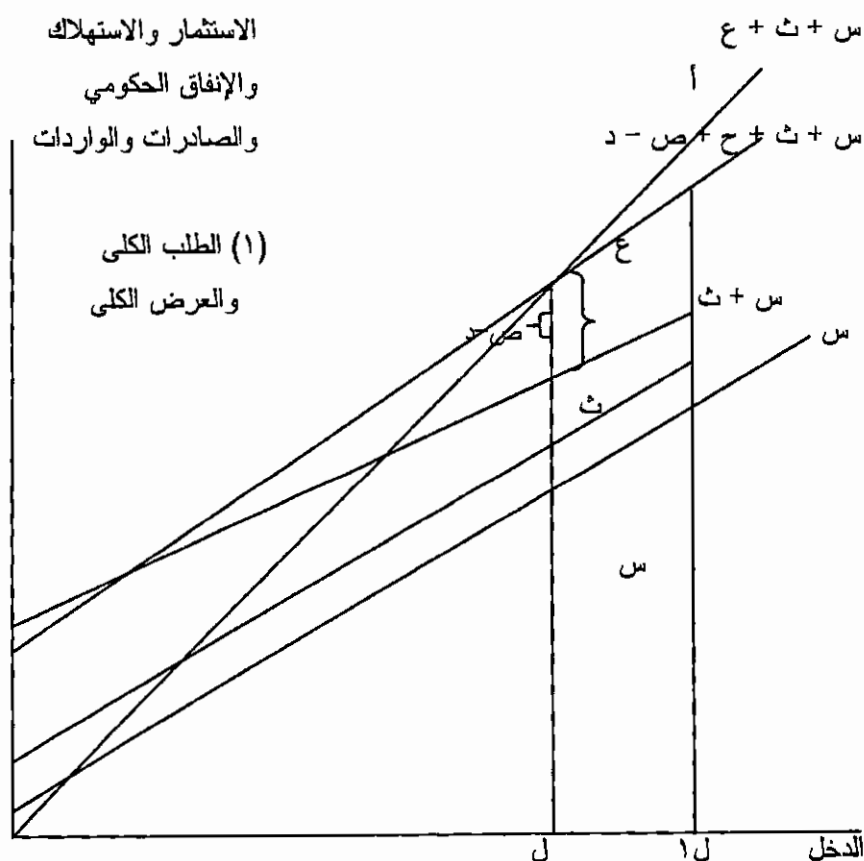
ث الاستثمار

ص الصادرات

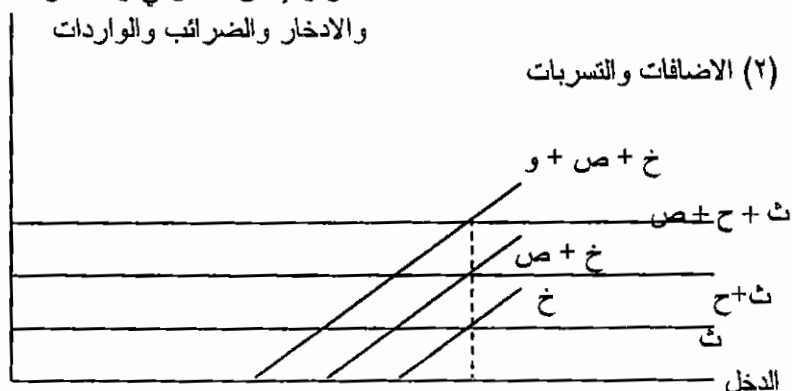
و الواردات

شكل بياني رقم (١٦)

العلاقات الدولية وتوازن الدخل



الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات
والادخار والضرائب والواردات



انتقادات النظرية الكينزية:

بالرغم من الدور الكبير الذي آراء كينز في معالجة البطالة ومحاولة الوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل في تلك الفترة إلا إنها تعرضت وبعد معنى سنوات قليلة للنقد:

١- أن كينز ربط فكرة الاستثمار وكيفية النهوض به على عاملين، سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وأن المستثمر يقارن بينهما ثم يقرر الاستثمار، ولكن قد برهنت الدراسات التي قامت بها جامعتي (هارفارد واكسفورد) على رجال الأعمال، أثبتت هذه الدراسة أن سعر الفائدة لا يلعب إلا دوراً ثانوياً ضئيلاً في تقرير القيام بالاستثمار. وهذا يعني أنه قد يزيد الاستثمار دون النظر إلى سعر الفائدة ومن ثم يزداد التوظيف.

إضافة إلى ذلك أن كينز لم يهتم كثيراً بدور المؤسسات التي تيسر القروض والائتمان للمستثمرين بالرغم من تأثيرها الواضح على دفع الاستثمار أو خفضه عن طريق توسعاً أو تضيقها في منحهم الاعتمادات اللازمة لذلك. ثم إن كينز بافتراضه لثبات معدل الأجور عادة وهو افتراض غير صحيح، إذ الواقع تغيره ومن تأثيره على الاستثمار والتوظيف.

٢- هنالك أيضاً دور هام للمضاعف على الاستثمار، فالتوظيف وقد افترض كينز أنه واحد فزيادة المضاعف الاستثمارى تؤدي إلى زيادة الدخل فزيادة الاستهلاك فالتوظيف وهو ذو أثر فورى بينما هذا المضاعف كما قال بيجو يختلف باختلاف القطاعات، فزيادته في فرع مثلاً لا تحدث نفس الأثر فيما لو كانت هذه الزيادة في فرع آخر. كما أن هذه الفكرة مبينة على أساس بقاء الأشياء الأخرى على حالها وهي حالة قلماً توجد في الحياة العملية، وهناك عوامل تعمل على تخفيف أثره تسمى بالتسربات مثل وفاء الديون والاكتناز وشراء الأسهم والسندات وغيرها، بالإضافة إلى آثاره التضخمية. وأن هذا المضاعف يحتاج إلى وقت.

٣- افترض كينز ثبات الميل الحدى للاستهلاك نسبياً بينما أن يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية واختلاف البلدان والزمان، فأهل المدن انفاقهم على الاستهلاك أكثر من أهل الريف، وادخار أهل المهن يختلف عن ادخار العمال، كما أنه يختلف بحسب نوع الاستهلاك، فالنفقات الغذائية باعتبارها قليلة المرونة مما يجعلها أقل تغيراً من نسبة تغير الدخل وهكذا وكل ذلك يجعل الميل الحدى للاستهلاك غير ثابت مما يصعب تحديده ويؤدي ذلك إلى صعوبة تحديد الادخار والاستثمار. أضف إلى ذلك أن كينز بناء على ملاحظته لانخفاض الميل الحدى للاستهلاك بنى ذلك على أن المجتمعات الرأسمالية يميل ميلها الحدى للاستهلاك نحو الانخفاض ومن ثم فإنهما مهددة بالكساد والبطالة، ولكن الواقع يثبت أن الدولة الرأسمالية قد ازداد دخلها وأن الجزء الأكبر منه خصص للاستهلاك وما زالت المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو زيادة الاستهلاك إلى حد التبذير وأتينا لو أخذنا رأيه هذا بالمقابل بالنسبة للدولة الفقيرة فيلزم أن نتجه نحو الاستثمار لأن ميلها الحدى للاستهلاك كبير

فينبغي ألا تظهر فيها بطالة ولا كساد إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي هو السبب في ذلك.

٤- نادى كينز بارتباط مستوى التشغيل بمستوى الاستثمار وأنه هو العامل الايجابي في ذلك الاستهلاك في الحقيقة هو العامل المهم فبدونه لا يمكن أن يتصور وجود استثمار إذ هو الذى يحركه، يمكن أن نتصور ارتباط الادخار بالاستثمار إلى حد ما باعتبار أن الادخار سيتجه إن لم يكن كله فبعضه إلى الانفاق الاستثماري، ولذلك قال كينز أن الادخار هو الجزء المتبقى من الاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك بنسبة أقل هي الادخار، وهنا قد أخطأ في بعض المؤثرات الأخرى في الادخار، فالإنسان بإرادته وعقله له دور كبير في الادخار لأنه أحياناً يتنازل عن الاستهلاك مع حاجته إليه ليذهب هذا الجزء إلى الادخار عندما يرى أن المنفعة التي يأمل فيها مستقبلاً تفوق المنفعة الحالية وربما يكون هذا هو الواقع الذي نشاهده فالإنسان خاصة صاحب الدخل المحدود لا يكفي دخله للاستهلاك بينما هو في الواقع يدخل تحسباً لأمر كثيرة يرجحها على الاستهلاك.

٥- ربط كينز فكرة تفضيل السيولة بعوامل ثلاثة هي عامل المضاربة والمعاملات والاحتياطي ولكن تفضيل السيولة أصبح في تزايد شديد فقد برهن الواقع وجود وسائل عديدة - مثال ذلك ادخار شركات التأمين وادخار شركات التمويل وظروف الدول من حيث الحرب والاضطراب والانقلابات التي تجعل اتجاه الأموال نمو بدلاً من الاستثمار أضف إلى ذلك ظهور القرضية البحرية والجوية التي تجعل شركات التأمين والتمويل تتجه إلى الادخار أكثر بصفة خاصة والأفراد والدول بصفة عامة - هذه الأساليب تجعل الاتجاه نحو الاستثمار صعباً مما يضعفه وذلك بدون شك يؤثر على عملية الإنتاج فالتوظيف ولا بد والأمر كذلك أن توضع جهود لمعالجة ذلك ولا

أحسبها غير مزيد من التدخل الحكومى إذ هي الجملة على حماية استثماراتها أو الاتجاه نحو السلم وهذا يحتاج إلى نوع من الوحدة البشرية الكاملة والتي تشعر بالإخاء والتعاون والمساواة والعدل ولانحسب ذلك إلا بهيمنة الإسلام على ربوع العالم.

٦- نادى كينز بسياسة الإنفاق العام وبمعنى آخر بتدخل الدولة واعتبر ذلك من أهم اضافاته للنظرية التقليدية وقد وصل به الحد إلى أن ينادى بهذه الفكرة حتى ولو كان الإنفاق بدون فائدة على الإطلاق كحفر الشوارع وإقامتها ثانية، وتتأسى أن هذه السياسة غير مقبولة إلا في حالات عدم ارتفاع الأسعار والأجور لأنه في حالة وجودهما فإنها تؤدي إلى التضخم كما أن ذلك يخلق عدم الثقة بالدولة ولا تستطيع أن تجد وقفاً لهذا الارتفاع مما يجعلها تعاني من تحديد سعر صرفها لعملتها الوطنية ويفلت من يدها التحكم في ارتفاع الأسعار.

٧- انتقدت فكرة الكفاية الحدية لرأس المال من حيث أنها لا يمكن استخدامها كأداة تحليلية إلا عند افتراض أن هناك هيكل كلى لنظرية التوزيع وهذا مالم يفعله كينز كما أن افتراض المنافسة الكاملة غير واقعى لظهور التكتلات والاحتكارات مما يضعف هذه الفكرة، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد أى إيضاح لدالة الطلب الاستثمارية الكلية في حالات زيادة العمل كما ونوعاً أو اكتشاف موارد جديدة أو حالة تقدم فنى، كما أن دراسته لم تتطرق إلى الوفورات مع أن من المحتمل أن يكون لها تأثير ولم يتبنى كينز أن سعر الفائدة إنما يتوقف على التوقعات بدرجة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال ولهذا كان ينظر إلى الكفاية الحدية لرأس المال على أنها ظاهرة ديناميكية بينما ينظر إلى رأس المال أنه ظاهرة ساكنة. وإذا أضعنا إلى ذلك أنه قد ظهرت عوامل أدت إلى انخفاض دالة الاستثمار لم تكن موجودة في زمنه

كانتهاء الاستعمار وانخفاض معدل النمو السكاني ومعارضة النقابات لبعض المخترعات التكنولوجية وغير ذلك مما كان يسهل عملية الاستثمار.

٨- افترض كينز أن سعر الفائدة عندما يصل إلى الأدنى فإن الطلب على رأس المال يصبح غير محدود وهذا افتراض غير واقعي، فسعر الفائدة يبدأ في الارتفاع مرات وينخفض أخرى دون أن يصل إلى هذا الحد وغالباً ما يكون مرتفعاً مع أن دوره كما ذكر سابقاً ثانوى بل وضئيل مما يؤكد عدم أهميته وأن الاستثمار إذا توفرت ظروفه ووجد تجاوباً من الطلب ونوعاً من الاستقرار فإنه بصورة قوية يعجز حتى الحكومات عن تأمين رأس مال ولو تجملت أى الاصدارات النقدية كما بعد الحرب العالمية الثانية.

٩- عاب فرانسوا دو وبيجو على كينز أنه لم يهتم كثيراً بدراسة الاقتصاد في أجزائه ووحداته الصغيرة وإنما تناوله بصورة اجمالية كما رأينا ذلك عندما أشار إلى أن تخفيض الأجور يؤدي على ضوء الاقتصاد الكلى إلى نقص الطلب بينما على المنشأة الواحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا شك أن أدنى انخفاض في الأجور أو في أسعار الموارد الأولية أو عوامل الإنتاج بصفة عامة يؤثر على زيادة الإنتاج. أضف إلى ذلك أن كينز وضع في اعتباره أن الدولة لها من الكفاءة والامكانية ما يجعلها تطبق السياسة التي ترغب فيها من أجل تصحيح الوضع وأن المستثمرين عند كينز لا يبالون بهذه السياسة وهذه كلها أمور غير واقعية فلا الدولة لها الكفاءة والامكانية بصورة مطلقة ولا المستثمرون يقفون أمام تصرفاتها دونما تأثير.

وعلى كل فإن كينز قد وجد أمامه مجتمعاً يعاني من كساد عظيم وبطالة كبرى حاول أن يعالجها وقد كان موافقاً إلى حد كبير لعلاج المواقف فقد اتبعتها ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وسجلت نجاحاً ملحوظاً وما زالت بعض الدول تتبعها في ضوء تلك الظروف، إذن فهي سياسة محلية الظروف

والمكان خاصة بصورة معينة فهي لهذا لا تعد نظرية بالمعنى الحرفي لكلمة نظرية والتي تقتضى فروض معينة واختيار لهذه الفروض وتجارب وغير ذلك، بينما كينز لم يتعد نطاق الرأسمالية ولم يتجاوز الحرية الاقتصادية وما نادى به لم يزد على أنه نوع من التصحيح لبعض الأخطاء فهو لم يقل بالتدخل المباشر للدولة في سوق السلع والخدمات وإنما نادى فقط بعلاج المواقف عن طريق المشاركة منها في المجال الإنفاقي كأى جهة من جهات القطاع الخاص.